



خالد محمد المطوع يكتب:
التقلبات لا تعني هجرة
الأموال إلى سويسرا..
والنقط يعيد توازنها
بالخليج

12

انتخابات مجلس إدارة «بيتك»... الأسهم المستخدمة في التعيين يتم تحديداتها في انتخاب باقي الأعضاء

4

عضو مجلس
إدارة مستقل
مرشح على
مقاعد غير
المستقلين

3

صلاح المريخي
وأحمد
الفارس لم
يترشحا للدورة
الجديدة

2

عبدالله المديرس
يمثل التأمينات
الاجتماعية وعلباء
القصر ممثلاً
للقر والوقف

1

ناصر الروضان
وحنان الفارس
يمثلان هيئة
الاستثمار في
مجلس الإدارة

التي حصلت على الموافقات خلت
من عضو مجلس الإدارة الحالي
أحمد مشاري الفارس، حيث لم
يترشح للدورة الجديدة، وكذلك صلاح
المريخي.

الهيئة العامة للقصر والأمانة العامة
للأوقاف بالتحالف علياء فهد الصقر،
فيما سيمثل التأمينات الاجتماعية
عبدالله فلاح المديرس.
في سياق متصل، فالقائمة الجديدة

2026-2028.
بداية يمكن الإشارة إلى أن الهيئة
العامة للاستثمار سيمثلها في مجلس
الإدارة حنان فارس الفارس وناصر
عبد اللطيف الروضان، فيما سيمثل

على قائمة مرشحي مجلس إدارة
بيت التمويل الكويتي، في الجمعية
العمومية المقبلة في 30 مارس
الحالي، 17 مرشحاً لمجلس الإدارة،
مطلوب اختيار 14 للدورة الجديدة

المنتخبين بالمجلس الجديد

8 غير مستقلين
4 مستقلين

سيكون على المساهمين انتخاب 8 أعضاء بحد أقصى من المرشحين
غير المستقلين، وعدد 4 بحد أقصى من بين المرشحين المستقلين.

المرشحين المستقلين

1. الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح
2. محمود عبدالرسول بهبهاني
3. رشيد محمد المعراج
4. أحمد علي القاضي
5. أحمد عبدالله العمر
6. مازن محمد مدوه
7. جهاد النقلة

أسماء

المرشحين
تضم كل من:

عبدالعزیز يعقوب النفيسي
فهد علي ثنيان الغانم
معاذ سعود العصيمي
خالد سالم النصف
محمد ناصر الفوزان
حنان فارس الفارس
عبدالله فلاح المديرس
بدر حمد الربيعة
نور الرحمن عابد
حمد عبدالمحسن المرزوق

دورة مستقل ... ودورة غير مستقل

عضو مجلس الإدارة الحالي نور الرحمن عابد، كان عضواً
مستقلاً في الدورة التي انتهت مدتها حالياً، وتم إعادة ترشيحه
للدورة الجديدة 2026-2028 لكن ضمن قائمة المرشحين
المستقلين، ما يعني أنه دورة مستقل ودورة غير مستقل.

ترشيح أسماء جديدة

مازن محمد مدوه - أحمد علي
القاضي - جهاد النقلة - محمود
عبدالرسول بهبهاني - رشيد
المعراج.

لم يترشحا للدورة الجديدة

أحمد مشاري الفارس
صلاح عبدالعزيز المريخي

قصة قصيرة!!

الذيول كشفت الرأس

مستحقة. هل يتعلم الدرس في المرات المقبلة
مع أن المطالبة ضعيفة والوقت متأخر بعد صمت
طوييييل...؟ معروف أن القطاع الخاص محترف
أكثر وانتقائي أكثر في تحديد الواجهة التي
ستتولى الجعجة بعناية شديدة.

بعض الملفات مهما كانت مستحقة، تحتاج
حصافة وحكمة وحرفية ومهارة في إدارتها،
فالذيول لم تكن على قدر من الكفاءة والمهارة
والوجاهة.
مثل هذه السقطات تضعف الملفات مهما كانت

6.747 مليار قيمة الاستثمار

الأجنبي في البورصة

بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي وفقاً لأحدث تسوية 6.747
مليار دينار كويتي.
ويشهد السوق حالة من التماسك والاستقرار، حيث تتواصل
تدفقات التوزيعات النقدية الجامبو من البنوك.

الأزمة تكشف ضعف حلول الشركات اللوجستية في انسيابية سلاسل الإمداد

ضعف كبير في خطط الطوارئ والحلول البديلة

في أزمة كورونا كان العالم في حالة إغلاق وشلل تام والحركة محظورة



الأزمة الحالية مختلفة كلياً عن «كورونا» جملة وتفصيلاً



آلاف الشحنات في حالة اضطراب وتحت التأخير غير المحدود

الشحنات المتأخرة لم تقتصر فقط على الأفراد، بل تطال حتى مؤسسات ولوازم مختلفة في شتى المجالات والقطاعات، مع العلم أن مثل هذه الأزمات يمكن أن ترفع من الرسوم، وترفع من ضمانات التأمين أو غيرها من العمولات، لكن في المقابل هناك عملاء جاهزون ومستعدون لتحمل الفارق السعري مقابل حصولهم على شحناتهم. هل تتعلم القطاعات الأخرى من هذه الدروس، وتضع حلول ومقترحات وبدائل لانسيابية كافة الأعمال في كل الظروف والأوضاع.

عملاء أكثر لديهم استعداد لسداد قيمة ورسوم أعلى مقابل وصول شحناتهم



تكثر الطلبات واللوازم لمناسبة عيد الفطر. أصحاب مصلحة ومشتررون ومتسوقون يعانون من تأخير غير محدود وغير محدد السقف، يتعلق باضطراب وصول شحنات مختلفة، بعضها قد يتسم بصفة الضرورة وبعضها أقل. الأزمة وفقاً للمراقبين كشفت ضعف حلول الشركات اللوجستية، وضعف الخطط البديلة وضعف خطط الطوارئ الضامنة للحفاظ على حد أدنى من الانسيابية ووضع سقف للتأخيرات، خصوصاً لتلبية الأولويات.



حاليا الحدود مفتوحة والحركة البرية مستمرة وغير مغلقة

كثير من الأزمات هي دروس، وبدلاً من أن تكون محن يمكن استخلاص الكثير من العبر والمنح منها، ولعل الأزمة الأخيرة الحالية الممثلة في الاضطرابات الجيوسياسية، أحد الأزمات التي سيتولد عنها كثير من الدروس. في خضم هذه الأزمة، ظهرت إحدى تداعياتها وهي اضطراب سلاسل الإمداد وتعطل الكثير من الشحنات التي كانت مبرمجة في وقت سابق، ومن بينها احتياجات ولوازم مختلفة من كبرى المواقع العالمية الرقمية، يتصدرها موقع «شي إن»، حيث

آلاف الطلبات من «شي إن» يترقبها عملاء في السوق المحلي قبل العيد

الحلول الاستثنائية من كبرى شركات اللوجستية ضعيفة وفقيرة

القطاع اللوجستي يجب أن يقدم حلول متكاملة في كل الظروف والأوضاع!!

الطيران متوقف إجبارياً بسبب المخاطر العالية لكن الخطوط البرية أقل مخاطرة بكثير

البورصة... استقرار في حضرة التوزيعات

17 مليون دينار خسارة طفيفة بنسبة 0.03%

رهان كبير على طفرة
واستحداث مشاريع
وأولويات اقتصادية جديدة
بتنفيذ القطاع الخاص

عزوف
عن البيع
ومؤشرات
التداول ترتفع

تباين المؤشرات
وتمسك
بالمراكز
الاستثمارية



مع اقتراب العطلة الخمراسية، وتحت أصوات القصف القريب والبعيد، تسجل بورصة الكويت موقف تاريخي من الصمود والثقة في الاقتصاد قبل الشركات. أمس دشنت بورصة الكويت الأسبوع الأخير من التداولات قبل عيد الفطر، وجاء بمحصلة شبه إيجابية مع تماسك المؤشرات نسبياً وتسجيل تراجع طفيف ومحدودة، بلغت خسائر القيمة السوقية 17 مليون دينار كويتي.

انعقاد الجمعيات العمومية للبنوك في أجواء من الثقة والاستقرار، والمشاركة النوعية والإقبال والتداول من القيادات المصرفية، مع تقديم كشوفات حساب مليئة بالإنجازات الماضية والتحديات المستقبلية والنظرة الإيجابية.

الدفعات الإيجابية تتوالى على مستويات عديدة، فمن جهة حصلت شركة المواشي على أكثر من 3 ملايين دينار من الدعم الحكومي، وأخرى حصلت سيولة من عميل متعثر، وشركة مشطوبة وضعت دفاتها في يد شركة استثمار محترفة لإعادة هيكلتها ووضعها على سكة العودة للسوق والتشغيل من جديد، في خطوة ذكية تحصل فيها الشركة على دعم معنوي وفني يصحح المسار.

إجمالاً لا يوجد ما يعكر صفو السوق ويربك حسابات المستثمرين سوى الضغوط والتداعيات النفسية المرتبطة تارة بالحرب وتارة بالضبابية المصاحبة لها في ظل حرب نفسية غير واضحة للمراقبين، لكن الثابت في كل الأزمات والحروب أن النهاية حتمية مهما طال، خصوصاً وأنها بدأت تمس مصالح "الكبار" بشكل كبير ومؤثر وعميق.

بورصة الكويت يميزها سرعة الارتداد والتعويض، فهي في صدارة الأسواق التي تحتفظ بثقل وثقة، وتتميز بمكونات تمكنها من استعادة مكانتها قبل غيرها نتيجة وفرة المحفزات.

مع اقتراب العطلة، وقياساً لحركة التداولات أمس، ربما تميل الشريحة الأكبر مع إغلاق السوق وشاشات التداول مؤقتاً لعبور المرحلة الحاسمة من عمر الأحداث الجيوسياسية.

هناك نظرة إيجابية متفائلة، وإصرار حكومي مشترك مع القطاع الخاص على عبور المرحلة

وجدير ذكره أن خسارة القيمة السوقية جاءت طفيفة أيضاً بنسبة 0.03% فقط، حيث استقرت عند مستوى 51.790 مليار دينار كويتي.

وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 45.61 مليون دينار، وزعت على 149.69 مليون سهم، بتنفيذ 10.52 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 4 قطاعات في مقدمتها المواد الأساسية بـ 2.39%، بينما تراجعت 9 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ 1.82%.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 43 سهماً على رأسها «الكوت» بـ 9.90%، بينما تراجع سعر 60 سهماً في مقدمتها «بيت الطاقة» بواقع 9.21%، واستقر سعر 23 سهماً.. وجاء سهم «تنظيف» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 17.73 مليون سهم؛ عقب قيامها باستئناف الإنتاج بمصنعها، فيما تصدر السيولة سهم «وطني» بقيمة 5.33 مليون دينار.

والعودة سريعاً إلى مسارات النمو التي ستقوم على أسس قوية مدعومة بمشروعات وقوانين جديدة منتظر فقط إصدارها، ومشروعات بنية تحتية بعدها ستبرز كأولوية بعد انتهاء الأحداث.

مصادر مطلعة كشفت لـ «الاقتصادية» أن هناك إجراءات إيجابية مقبلة تصب في مرونة الأعمال وتسهيل الممارسات، وبعضها كانت مطالب من مراقبين ومستثمرين على مدار سنوات.

حالة التباين التي سجلتها مؤشرات السوق أمس تعكس التمسك بالمراكز الاستثمارية، فعلى صعيد المؤشر العام فقد تراجع 5 نقاط فقط، في حين ارتفع الرئيسي 50 بنحو 26.55 نقطة، وارتفع الرئيسي 2.85 نقطة، وتراجع السوق الأول -6.96 نقطة.

أما على صعيد الكميات فقد تراجعت الأسهم المتداولة 11.3%، فيما تراجعت القيمة 18.6%، وتراجعت الصفقات 33.3%.

إفصاحات البورصة

«نابيسكو» مناقصة بقيمة 11.94 مليون دينار وهامش الربح 6%

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» تسلمها كتاب الترسية لعقد رقم (26064552) مع شركة نفط الكويت، بقيمة 11.94 مليون دينار كويتي. يتعلق العقد بخدمات التسميت والخدمات المرتبطة بها لعمليات الحفر وإصلاح الآبار للعمليات غير التقليدية، ويبدأ من 23 مارس 2026 حتى 23 أكتوبر 2031. وقالت الشركة إنه سيتم استكمال التوقيع على العقد وفقاً لإجراءات العمل المعتمدة لدى شركة نفط الكويت. وتوقعت أن يكون هامش الربح لهذا العقد 6%، ويعتمد ذلك على ظروف تنفيذ العقد وسير العمل وهي شفافية تحسب للشركة.

أعلنت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» تسلمها كتاب الترسية لعقد رقم (26064552) مع شركة نفط الكويت، بقيمة 11.94 مليون دينار كويتي. يتعلق العقد بخدمات التسميت والخدمات المرتبطة بها لعمليات الحفر وإصلاح الآبار للعمليات غير التقليدية، ويبدأ من 23 مارس

مجلس إدارة «أجيال» برئاسة حمد مبارك الصباح

أعلنت شركة أجيال العقارية الترفيهية إعادة تشكيل مجلس الإدارة، برئاسة الشيخ حمد مبارك الجابر الصباح، وينوب عنه الشيخ عبدالله علي عبدالله الصباح. ضم المجلس كل من: عبد العزيز فيصل الخترش، وتهاني مصطفي العجمي، وطلال خالد العثمان. كما تم تعيين عبد الوهاب نبيل العريفان أمين سر المجلس الإدارة.



«مواشي» تستلم دعماً حكومياً بقيمة 3.11 ملايين دينار

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي استلام الدعم الحكومي المستحق من وزارة التجارة والصناعة حسب القرار الوزاري رقم 580 لسنة 2008 بمبلغ 3.11 ملايين دينار كويتي. وكشفت أن الأثر المالي لذلك يتمثل في زيادة السيولة النقدية وانخفاض المدينون التجاريون والأرصدة المدينة الأخرى بذات المبلغ وذلك في الربع الأول لسنة 2026.

«دلقان» تلغي «الكويتية للاستثمار» كصانع سوق

أعلنت شركة دلقان العقارية عن إلغاء تسجيل الشركة الكويتية للاستثمار كصانع سوق على أسهها. وسيكون ذلك اعتباراً من نهاية فترة التداول ليوم الخميس الموافق 30 أبريل 2026، وذلك بناء على طلب صانع السوق الشركة الكويتية للاستثمار.

«وثاق» : 838.64 ألف دينار أرباح

قفزت أرباح شركة وثاق للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 2809.93% سنوياً. بلغت أرباح «وثاق» في الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي 463.23 ألف دينار، مقابل 15.92 ألف دينار في الربع الرابع من عام 2024.. وحققت الشركة ربحاً بقيمة 838.64 ألف دينار خلال عام 2025، بارتفاع 1373.64% عن مستواه في العام السابق له البالغ 56.91 ألف دينار. وعزت الشركة زيادة الأرباح إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات.

قفزت أرباح شركة وثاق للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع من عام 2025 بنحو 2809.93% سنوياً. بلغت أرباح «وثاق» في الثلاثة أشهر المنتهية بختام ديسمبر الماضي 463.23 ألف دينار، مقابل 15.92 ألف دينار في الربع

«أولى تكافل» تستثمر 3 ملايين دينار في الأسهم

وأضافت أن الأثر المالي للعملية يتمثل في انخفاض رصيد النقد بالبنك بقيمة 3 ملايين دينار، مقابل زيادة مماثلة في قيمة المحفظة الاستثمارية.

مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار. وأوضحت الشركة أن هذا الإجراء يأتي تنفيذاً لموافقة مجلس الإدارة على توصية لجنة الاستثمار باستثمار المبلغ في السوق المحلي.

أعلنت الشركة الأولى للتأمين التكافلي عن تحويل 3 ملايين دينار كويتي إلى محفظتها الاستثمارية، وذلك في إطار تنفيذ قرار استثمار المبلغ في أسهم مدرجة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من خلال

الأميري

AL AMIRI

مخملات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

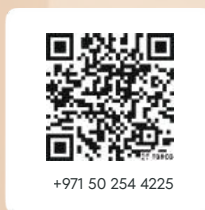
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



إفصاحات البورصة

«نور»: توزيع أرباح نقدية بقيمة 7.66 مليون دينار

ويجب على الشركة أن تشكل هيئة مستقلة تسمى هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون من عدد من المتخصصين في الفقه الإسلامي الحاصلين على مؤهل جامعي على الأقل في هذا المجال لا يقل عددهم عن ثلاثة تعينهم الجمعية العامة العادية للشركة في اجتماعها السنوي وتحدد مدتهم.

وتختص بإبداء الرأي الشرعي الإسلامي حول أنشطة الشركة وتصرفاتها، والتحقق من التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة للشركة يشتمل على رأيها في مدى توافق أعمال الشركة ونشاطاتها وتصرفاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومدى التزام الشركة بالتقيد بما تبديه هيئة الرقابة الشرعية من آراء في هذا الشأن وما يكون لديها من ملاحظات على أعمال الشركة.

ويدرج هذا التقرير ضمن التقرير السنوي للشركة، وتؤخذ الآراء بالأغلبية وفي حالة تعذر تحقيق الأغلبية أو وجود خلاف بين أعضاء الهيئة الشرعية حول الحكم الشرعي يتم إحالة موضوع الخلاف إلى هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

ولا تسري نصوص المواد 508 و992 و1014 من القانون المدني والمادة 237 من قانون التجارة على التصرفات التي تجريها الشركة ضمن أغراضها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

بين عضوية مجلس إدارة شركة نور للاستثمار المالي وشركة أخرى منافسة وأن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لنص المادة 16 من النظام الأساسي.

وأقرت الموافقة لمجلس الإدارة وتفويضه في توزيع أرباح نقدية ربع / نصف سنوية من السنة المالية 2026 وبذات المعايير المتبعة للموافقة على التوزيعات السنوية متى ارتأى ذلك، وتحديد مقدارها ونسبتها واتخاذ كافة الإجراءات والحصول على كافة الموافقات التي تلزم ذلك من الجهات الرقابية أو غيرها.

وأقرت العمومية توصية مجلس إدارة الشركة بأن تزاول الشركة أغراضها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وتمت إضافة مادة جديدة إلى النظام الأساسي للشركة برقم (54) لتزاول الشركة أغراضها وفقاً للشريعة الإسلامية ويجب عليها أن تتقيد فيما تجر به من تصرفات بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتنقيد الشركة في ممارسة أعمالها بتعاليم وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تفسر أي من الأغراض المتقدمة على أنها تجيز للشركة القيام بشكل مباشر أو غير مباشر بممارسة أي أعمال ربوية سواء في صورة فوائد أو أية صورة أخرى.

صادقت الجمعية العامة العادية والغير عادية لشركة نور للاستثمار على توصية مجلس الإدارة بتوزيع الجزء الثاني من الأرباح النقدية عن السنة المالية 2025، بنسبة 15% من إجمالي رأسمال الشركة بعد استبعاد (أسهم الخزينة) أي بواقع 15 فلساً للسهم الواحد وذلك بمبلغ إجمالي 7.66 مليون دينار كويتي.

تستحق هذه الأرباح النقدية للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق، علماً بأنه تم توزيع أرباح مرحلية لعام 2025 بنسبة 10% أي بواقع 10 فلساً للسهم الواحد بتاريخ 7 سبتمبر 2025.

كما وافقت على الجدول الزمني المتضمن تاريخ الاستحقاق لتوزيع الأرباح النقدية عن السنة المالية 2025 للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لتاريخ الاستحقاق والتوزيع وفقاً للقرارات واللوائح الصادرة بهذا الشأن.

وأقرت الجمعية العامة مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2025 بمبلغ 130 ألف دينار كويتي، وتم تلاوة تقرير المكافآت الممنوحة للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليه.

وتمت الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع

«مخازن»: حصتنا في أرباح «أجيليتي» جلوبال» 12 مليون دينار على مرحلتين

المساهمين 240 مليون دولار. وأوصى المجلس بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0.028 درهم للسهم خلال عام 2026، بزيادة 22% عن توزيعات 2025، وباستبعاد أسهم الخزينة، سيبلغ إجمالي التوزيعات المتوقع صرفها خلال العام 555 مليون درهم (نحو 150 مليون دولار). وتشمل هذه التوزيعات مبلغ 75 مليون دولار (277 مليون درهم) عن السنة المالية 2025، يُرفع للجمعية العمومية لاعتماده، فيما يُتوقع توزيع 75 مليون دولار أخرى كأرباح مرحلية خلال 2026، رهناً بأداء الشركة وموافقة مجلس الإدارة. وأشارت أجيليتي جلوبال إلى أن إجمالي الأرباح النقدية الموزعة عن عام 2025، بما في ذلك التوزيعات المرحلية في الربع الثالث من ذلك العام، بلغ 503 ملايين درهم.

كما وافق مجلس الإدارة على دعوة الجمعية العمومية السنوية للاعتقاد في الأسبوع الأخير من أبريل 2026، واعتماد جدول أعمالها، إلى جانب بنود أخرى تتعلق بأعمال الشركة الاعتيادية.

شركة أجيليتي للمخازن العمومية أنها ستحصل خلال النصف الأول من العام على نحو 73 مليون درهم إماراتي (يعادل نحو 6 ملايين دينار كويتي) كأرباح نقدية من شركة أجيليتي جلوبال بي إل سي، الشركة الزميلة التي تمتلك بها «المخازن» حصة تبلغ 25%، وذلك بعد موافقة الجمعية العمومية للشركة الزميلة.

وكشفت الشركة أنها ستلقى مبلغاً مماثلاً خلال النصف الثاني من العام كأرباح مرحلية بعد موافقة مجلس الإدارة.

وقالت «المخازن» إن البيانات المالية السنوية لشركة أجيليتي جلوبال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 قد تم الإفصاح عنها في سوق أبوظبي للأوراق المالية، على أن تنعكس نتائج الشركة الزميلة في سجلات «المخازن» وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

وأقر مجلس إدارة أجيليتي جلوبال البيانات المالية لعام 2025، إذ حققت الشركة إيرادات بقيمة 5.1 مليار دولار، فيما بلغ صافي أرباح

«ميزان»: حصلنا

2.1 مليون دينار

مستحقات متعثرة

أعلنت شركة ميزان القابضة أن إحدى شركاتها التابعة في قطر قامت بتحصيل 25.19 مليون ريال قطري، بما يعادل نحو 2.1 مليون دينار كويتي، من مستحقات متأخرة لدى أحد العملاء.

وأكدت الشركة أنه سيتم عكس المخصص السابق المرتبط بالمستحقات المتأخرة من العميل المتخلف عن السداد، على أن يظهر الأثر المالي لذلك في البيانات المالية للربع الأول من عام 2026.

بورصات خليجية

«تاسي» يغلق متراجعا 0.06% بضغط 3 قطاعات كبرى وسط تدني السيولة



أنهى سوق الأسهم السعودية تعاملات جلسة الأحد على تراجع طفيف بلغت نسبته 0.06%، ليفقد 6.64 نقطة ويستقر عند مستوى 10,886.63 نقطة. واتسمت التداولات بالضعف حيث بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 3 مليارات ريال، فيما بلغت الكميات المتداولة 153 مليون سهم. وشهدت الجلسة تبايناً في الأداء، حيث أغلقت أسهم 148 شركة على تراجع، في حين سجلت أسهم 109 شركات ارتفاعاً، واستقرت أسعار 12 شركة دون تغيير.

تحركات السوق والقطاعات

وتأرجح المؤشر خلال الجلسة بين أعلى مستوى عند 10,900.75 نقطة وأدنى مستوى عند 10,779.03 نقطة، قبل أن يقلص خسائره عند الإغلاق. وعلى صعيد القطاعات، تصدر قطاع الأدوية قائمة الارتفاعات بنسبة 5.43%، مدعوماً بصعود سهم الدوائية، تلاه قطاع الإعلام والترفيه بنمو 1.70% في المقابل.

وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات المتراجعة بنسبة 1.62%، يليه قطاع تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية بانخفاض 1.10%. وفيما يخص القطاعات القيادية، تراجع قطاع البنوك 0.19%، وسجل قطاعا المواد الأساسية والاتصالات تراجعاً نسبته 0.38% و 0.37% على التوالي، فيما أغلق قطاع الطاقة مرتفعاً 0.84%.

أداء الأسهم

وسجل سهم شركة التصنيع الوطنية تراجعاً بنسبة 4.98% ليغلق عند 8.4 ريال، وذلك بالتزامن مع إعلان الشركة عن نتائجها المالية السنوية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، كما انخفض سهم مجموعة سيرا القابضة بنسبة 3.86% ليغلق عند 19.45 ريال، مسجلاً أدنى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، تزامناً مع إعلان النتائج.

وسجلت عدة أسهم مستويات متدنية جديدة خلال الجلسة، حيث هبطت أسهم كل من «بان» و«أسمنت الجوف» و«سناد القابضة» و«النايفات» و«مرنة» لتسجل قيعاناً تاريخية غير مسبوقه، كما انضمت أسهم «سيرا» و«أيان» و«أنعام القابضة» و«درب السعودية» لقائمة الأسهم التي سجلت أدنى مستويات لها خلال 52 أسبوعاً.

4 صفقات خاصة

وشهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، خلال جلسة الأحد، تنفيذ 4 صفقات خاصة بقيمة إجمالية بلغت 20.287 مليون ريال من خلال 582.87 ألف سهم. وكانت أكبر الصفقات من حيث القيمة لسهم «سابك للمغذيات الزراعية» والتي بلغت قيمتها 7.64 مليون ريال، وتم التنفيذ بسعر 135.50 ريال، وشهد سهم «المجموعة السعودية» تنفيذ صفقة خاصة بقيمة 3.5 مليون ريال عند مستوى 12.66 ريال.

وفي المقابل، تصدر سهم الدوائية قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة 8.11% مغلقاً عند 29.32 ريال، تلاه سهم كيماونول بارتفاع 7.38% عند 8.59 ريال، ثم سهم شاكر بنسبة 7.15%.

الأعلى نشاطاً

واستحوذ سهم أرامكو السعودية على النصيب الأكبر من قيم التداول بنحو 328.21 مليون ريال، مغلقاً على ارتفاع بنسبة 0.89% عند 27.1 ريال، وجاء سهم مصرف الإنماء في المرتبة الثانية بقيمة تداول 160.86 مليون ريال متراجعا بنسبة 1.90%، ثم مصرف الراجحي بـ 156.47 مليون ريال وارتفاع طفيف بنسبة 0.49%.

ومن حيث الكميات، تصدر سهم أميركانا النشاط بتداول 49.43 مليون سهم، وأغلق السهم متراجعا بنسبة 3.78% عند 1.78 ريال.

قيعان سعريّة جديدة

بورصة قطر تتراجع 0.24% بنحو 24.9 نقطة

وانخفضت أحجام التداول عند 140.09 مليون سهم، مقارنة بـ 151.38 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 18.73 ألف صفقة، مقابل 22.35 ألف صفقة الخميس الماضي.

ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم «العامة» تراجعاً للأسهم البالغ عددها 34 سهماً بـ 6.14%، بينما ارتفع سعر 18 سهماً على رأسها «السينما» بـ 8.98% واستقر سعر 4 أسهم.

وجاء سهم «قامكو» في مقدمة نشاط التداولات بحجم بلغ 38.7 مليون سهم، وسيولة بقيمة 54 مليون ريال.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد، على انخفاض؛ تزامناً مع تصدر سهم قطر لصناعة الألمنيوم «قامكو» نشاط التداولات.

انخفض المؤشر العام للبورصة 0.24% فاقداً 24.94 نقطة، عند مستوى 10461 نقطة، عن مستوى الخميس الماضي.

أثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات، على رأسها قطاع النقل بـ 1.75%، بينما ارتفع قطاعا الصناعات والعقارات بـ 1.35% و 0.26% على التوالي.

تراجعت السيولة إلى 332.20 مليون ريال، مقابل 403.45 مليون ريال في جلسة الخميس الماضي،



بورصات خليجية

مؤشر بورصة مسقط يتراجع في افتتاح الأسبوع



وارتفع سهم أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 1.93% ليصل إلى 0.264 ريال.

أومينفست يتصدر النشاط قيمةً وحجمًا

تصدر سهم أومينفست قائمة الأسهم الأنشطة من حيث قيمة التداول بعد أن سجل تداولات بلغت 34.99 مليون ريال، وتلاه سهم أوكيو لشبكات الغاز بقيمة 10.63 مليون ريال.

وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية ثالثًا بتداولات بلغت 8.04 مليون ريال، فيما سجل سهم بنك مسقط تداول 7.88 مليون ريال، وحل سهم بنك صحرار الدولي خامسًا بقيمة 7.87 مليون ريال.

وعلى صعيد الأنشطة حجمًا، تصدر سهم أومينفست كذلك بتداول 99.38 مليون سهم، وتلاه سهم أوكيو لشبكات الغاز بحجم تداول بلغ 42.18 مليون سهم.

وجاء سهم بنك صحرار الدولي ثالثًا بحجم 36.10 مليون سهم، ثم سهم أوكيو للصناعات الأساسية بحجم 30.77 مليون سهم، فيما جاء سهم بنك مسقط خامسًا بحجم تداول بلغ 16.65 مليون سهم.

مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات بنسبة 22.63% خلال الجلسة إلى 89.92 مليون ريال، مقارنة بنحو 73.32 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

الباطنة للتنمية يقود التراجعات

قاد سهم الباطنة للتنمية والاستثمار قائمة الأسهم المتراجعة بعد هبوطه بنسبة 6.67% ليغلق عند 0.07 ريال، وتلاه سهم بركاء للمياه والطاقة الذي تراجع 6.06% إلى 0.155 ريال.

كما انخفض سهم الأسماك العمانية بنسبة 3.85% ليلبلغ 0.025 ريال، وتراجع سهم ريسوت للأسمت بنسبة 3.50% إلى 0.138 ريال، فيما هبط سهم ظفار لتوليد الكهرباء بنسبة 3.45% مسجلًا 0.084 ريال.

وفي المقابل، جاء سهم الخدمات المالية في صدارة الراجحين بعد ارتفاعه 8.21% ليصل إلى 0.145 ريال، تلاه سهم مطاحن صلالة بصعود 6.47% إلى 0.675 ريال.

كما ارتفع سهم أسمنت عُمان بنسبة 4.5% ليلبلغ 0.58 ريال، وسهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 2.7% إلى 0.152 ريال،

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، متراجعًا بنسبة 0.45% بإقفاله عند مستوى 7,704.67 نقطة، خاسرًا 34.76 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الخميس الماضي.

وانخفض المؤشر العام بضغط أسهم القطاعين الخدمات والمالي، وتراجع الأول بنسبة 0.72%؛ بضغط سهم بركاء للمياه والطاقة المتراجع بنسبة 6.06%، وتراجع سهم ظفار لتوليد الكهرباء بنسبة 3.45%.

وتراجع مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.46%، مع تقدم سهم الباطنة للتنمية والاستثمار على الأسهم المتراجعة بنسبة 6.67%، وتراجع سهم مسقط للتمويل بنسبة 2.78%.

وحد من تراجع القطاع المالي صدارة سهم الخدمات المالية للراجحين بنسبة 8.21%.

وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0.51%؛ مدفوعًا بارتفاع سهم مطاحن صلالة بنسبة 6.47%، وارتفع سهم جلفار للهندسة والمقاولات بنسبة 2.7%.

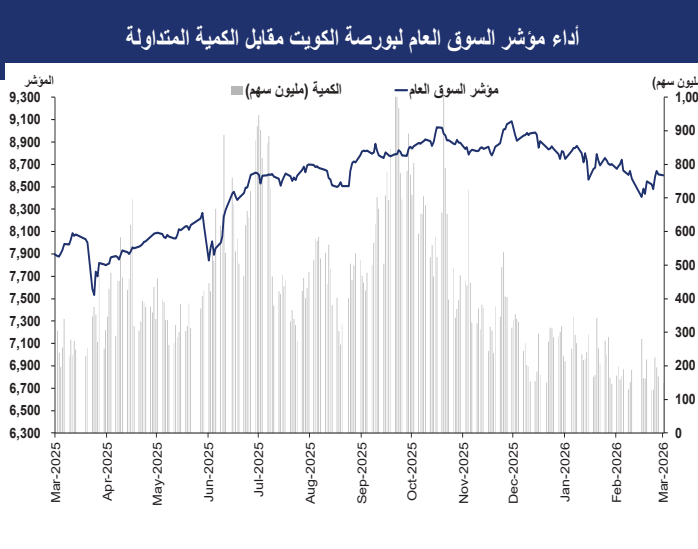
وارتفع حجم التداولات بنسبة 25.18% إلى 286.96 مليون ورقة مالية، مقابل 229.23

KAMCO
 INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

عداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

14 مارس 2026



القطاع	التغير اليومي (%)	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	(3.37%)	8,604.1	▼	0.37%	(3.41%)
الطاقة	(4.66%)	1,840.7	▲	(1.78%)	6.10%
مواد أساسية	(3.63%)	760.8	▲	4.12%	(8.75%)
صناعية	(3.41%)	728.6	▼	(0.33%)	(3.83%)
سلع استهلاكية	(3.26%)	1,220.7	▼	(1.61%)	(10.22%)
رعاية صحية	(5.58%)	560.8	▼	0.80%	(5.10%)
الخدمات الاستهلاكية	(8.22%)	2,250.3	▼	(4.83%)	(5.58%)
اتصالات	(2.41%)	1,326.3	▼	2.89%	8.22%
بنوك	(3.75%)	2,117.7	▲	0.91%	(2.41%)
التأمين	(11.93%)	1,874.8	▲	1.86%	(3.75%)
العقار	(7.53%)	1,876.5	▲	(0.09%)	(7.53%)
خدمات مالية	(11.45%)	1,691.5	▼	7.41%	(11.93%)
تكنولوجيا	(2.69%)	843.9	▼	0.85%	(2.69%)
متنوع	(2.69%)	381.6	▼	0.69%	(2.69%)

مؤشرات البورصة والقيمة الاسمية	القيمة	التغير اليومي (%)	التغير الشهري (%)	من بداية العام (%)
إشراك السوق الأول	9,178.47	(7.0)	(0.08%)	0.25%
إشراك رئيسي 50	8,283.57	▲	0.32%	(0.81%)
إشراك السوق الرئيسي	8,001.13	▲	0.04%	1.03%
إشراك السوق العام	8,604.12	▼	(0.06%)	0.37%
قيمة السوقية (مليون دك)	51,790.37	▼	(0.03%)	0.39%

الاسم	الرمز	السعر	التغير اليومي (%)	إغلاق	التغير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام	معدل دوران السهم	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عدد التوزيعات	مضاعف السعر	القيمة السوقية	القيمة المتداولة	القيمة المتداولة (مليون دك)	القيمة المتداولة (مليون سهم)	معدل دوران السهم	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عدد التوزيعات	مضاعف السعر	القيمة السوقية	القيمة المتداولة	القيمة المتداولة (مليون دك)	القيمة المتداولة (مليون سهم)													
لؤلؤ	0102	5.0	▲	0.102	1.0	5%	0.0214	13%	3,232	688	0%	0.084	0.338	6.8	0.90	2.8	0.0%	152%	448	46	5%	0.0214	13%	3,232	688	0%	0.084	0.338	6.8	0.90	2.8	0.0%	152%	448	46	5%
ثريا	0182	1.0	▼	0.182	-1.0	-1%	-0.0018	1%	26	5	-1%	0.090	0.369	26.7	1.31	11.0	0.0%	1%	26	5	-1%	-0.0018	1%	26	5	-1%	0.090	0.369	26.7	1.31	11.0	0.0%	1%	26	5	-1%
أسس	0193	0.0	=	0.193	0.0	0%	0.0000	4%	47	41	0%	0.111	0.249	21.1	1.15	5.7	0.0%	19%	21	4	0%	0.0000	4%	47	41	0%	0.111	0.249	21.1	1.15	5.7	0.0%	19%	21	4	0%
بينتا ريت	0199	3.0	▲	1.199	3.0	0%	-0.0011	8%	361	96	-1%	1.116	1.311	28.3	NA	NA	0.1%	11%	3	4	0%	-0.0011	8%	361	96	-1%	1.116	1.311	28.3	NA	NA	0.1%	11%	3	4	0%
المعطر	0214	1.0	▲	0.214	1.0	0%	0.0000	6%	573	928	-3%	0.156	0.256	118.0	0.86	5.9	8.4%	13%	3,232	688	0%	0.0000	6%	573	928	-3%	0.156	0.256	118.0	0.86	5.9	8.4%	13%	3,232	688	0%
كوتيف	0303	0.0	=	0.303	0.0	0%	0.0000	1%	23	6	1%	0.230	0.306	153.9	0.94	11.5	6.5%	1%	8	2	0%	0.0000	1%	23	6	1%	0.230	0.306	153.9	0.94	11.5	6.5%	1%	8	2	0%
إيفا	0387	0.0	=	0.387	0.0	0%	0.0000	13%	209	22	3%	0.345	0.516	210.0	1.65	15.4	0.0%	28%	4,108	1,589	0%	0.0000	13%	209	22	3%	0.345	0.516	210.0	1.65	15.4	0.0%	28%	4,108	1,589	0%
استثمارات	0277	-2.0	▼	0.277	-2.0	-1%	-0.0020	7%	19	4	0%	0.220	0.346	220.8	0.96	9.8	9.0%	5%	633	175	-1%	-0.0020	7%	19	4	0%	0.220	0.346	220.8	0.96	9.8	9.0%	5%	633	175	-1%
مشاريع	0077	0.2	▲	0.077	0.2	0%	0.0000	0.0%	0	0	0%	0.075	0.103	386.2	0.59	23.3	0.0%	4%	661	51	0%	0.0000	0.0%	0	0	0%	0.075	0.103	386.2	0.59	23.3	0.0%	4%	661	51	0%
ساحل	0058	-0.9	▼	0.058	-0.9	-2%	-0.0009	8%	192	11	-2%	0.055	0.084	27.0	0.55	35.3	0.0%	8%	192	11	-2%	-0.0009	8%	192	11	-2%	0.055	0.084	27.0	0.55	35.3	0.0%	8%	192	11	-2%
البيت	0070	0.4	▲	0.070	0.4	1%	0.0000	15%	1,076	76	1%	0.060	0.097	28.2	0.69	24.2	0.0%	15%	1,076	76	1%	0.0000	15%	1,076	76	1%	0.060	0.097	28.2	0.69	24.2	0.0%	15%	1,076	76	1%
زران	0340	-5.0	▼	0.340	-5.0	-1%	-0.0005	5%	5,021	2,792	-2%	0.238	0.400	308.5	1.44	15.0	0.9%	21%	363	124	-1%	-0.0005	5%	5,021	2,792	-2%	0.238	0.400	308.5	1.44	15.0	0.9%	21%	363	124	-1%
المركز	0135	0.0	=	0.135	0.0	0%	0.0000	1%	131	232	0%	0.126	0.179	68.2	0.60	6.4	5.9%	3%	186	25	0%	0.0000	1%	131	232	0%	0.126	0.179	68.2	0.60	6.4	5.9%	3%	186	25	0%
كيمفك	0151	-3.0	▼	0.151	-3.0	-2%	-0.0003	3%	161	107	0%	0.104	0.192	33.2	1.27	11.1	0.0%	28%	5	1	-2%	-0.0003	3%	161	107	0%	0.104	0.192	33.2	1.27	11.1	0.0%	28%	5	1	-2%
الاولى	0115	0.0	=	0.115	0.0	0%	0.0000	5%	23	23	1%	0.031	0.168	51.3	1.05	3.7	0.0%	116%	3,015	345	0%	0.0000	5%	23	23	1%	0.031	0.168	51.3	1.05	3.7	0.0%	116%	3,015	345	0%
الخليجي	0497	29.0	▲	0.497	29.0	6%	0.0000	8%	5,336	3,154	2.9%	0.403	0.870	202.0	4.14	55.0	0.0%	1%	55	26	6%	0.0000	8%	5,336	3,154	2.9%	0.403	0.870	202.0	4.14	55.0	0.0%	1%	55	26	6%
اعين	0220	-1.0	▼	0.220	-1.0	-1%	-0.0001	1%	46	32	3%	0.138	0.245	146.1	1.25	7.5	3.4%	52%	2,766	608	0%	-0.0001	1%	46	32	3%	0.138	0.245	146.1	1.25	7.5	3.4%	52%	2,766	608	0%
بيان	0074	1.2	▲	0.074	1.2	2%	0.0000	0%	0	0	0%	0.047	0.101	17.5	1.25	20.5	0.0%	48%	412	30	2%	0.0000	0%	0	0	0%	0.047	0.101	17.5	1.25	20.5	0.0%	48%	412	30	2%
اصول	0250	0.0	=	0.250	0.0	0%	0.0000	1%	1	0	0%	0.116	0.384	31.6	2.30	18.6	0.0%	23%	10	2	0%	0.0000	1%	1	0	0%	0.116	0.384	31.6	2.30	18.6	0.0%	23%	10	2	0%
كيفك	0138	-1.0	▼	0.138	-1.0	-1%	-0.0001	1%	0	0	0%	0.120	0.225	33.9	1.17	NM	0.0%	2%	2	0	-1%	-0.0001	1%	0	0	0%	0.120	0.225	33.9	1.17	NM	0.0%	2%	2	0	-1%
كاسكو	0202	-1.0	▼	0.202	-1.0	-1%	-0.0001	0.1%	0	0	0%	0.098	0.232	69.2	1.01	7.9	5.0%	27%	146	30	0%	-0.0001	0.1%	0	0	0%	0.098	0.232	69.2	1.01	7.9	5.0%	27%	146	30	0%
وطنية دق	0109	-1.0	▼	0.109	-1.0	-1%	-0.0001	5.6%	152	23	-1%	0.102	0.205	27.1	0.61	9.7	0.0%	11%	366	40	-1%	-0.0001	5.6%	152	23	-1%	0.102	0.205	27.1	0.61	9.7	0.0%	11%	366	40	-1%
يونيكاب	0072	0.0	=	0.072	0.0	0%	0.0000	22%	109	9	-2%	0.198	0.403	60.8	3.64	NM	0.0%	6%	219	61	0%	0.0000	22%	109	9	-2%	0.198	0.403	60.8	3.64	NM	0.0%	6%	219	61	0%
مدار	0101	-1.3	▼	0.101	-1.3	-1%	-0.0001	0%	0	0	0%	0.083	0.185	20.8	0.93	NM	0.0%	9%	253	26	-1%	-0.0001	0%	0	0	0%	0.083	0.185	20.8	0.93	NM	0.0%	9%	253	26	-1%
الديرة	0398	-7.0	▼	0.398	-7.0	-2%	-0.0007	0%	0	0	0%	0.302	0.872	41.1	1.00	8.7	1.3%	93%	495	198	-2%	-0.0007	0%	0	0	0%	0.302	0.872	41.1	1.00	8.7	1.3%	93%	495	198	-2%
الصفاء	0260	-2.0	▼	0.260	-2.0	-1%	-0.0002	6%	411	28	-1%	0.090	0.312	82.6	2.30	15.5	1.9%	9%	122	31	-1%	-0.0002	6%	411	28	-1%	0.090	0.312	82.6	2.30	15.5	1.9%	9%	122	31	-1%
ككتاب	0032	-0.7	▼	0.032	-0.7	-2%	-0.0007	141%	2,455	840	-3%	0.012	0.050	10.1	8.88	NM	0.0%	111%	2,589	83	-2%	-0.0007	141%	2,455	840	-3%	0.012	0.050	10.1	8.88	NM	0.0%	111%	2,589	83	-2%
تور	0399	4.0	▲	0.399	4.0	1%	0.0000	11%	47	13	0%	0.264	0.504	203.6	1.24	5.6	3.7%	9%	58	23	1%	0.0000	11%	47	13	0%	0.264	0.504	203.6	1.24	5.6	3.7%	9%	58	23	1%
تمدين أ	0174	0.0	=	0.174	0.0	0%	0.0000	4%	176	12	0%	0.656	1.525	234.8	0.64	14.4	4.1%	0%	0	0	0%	0.0000	4%	176	12	0%	0.656	1.525	234.8	0.64	14.4	4.1%	0%	0	0	0%
الإماراتية	0111	-3.0	▼	0.111	-3.0	-3%	-0.0003	11%	696	271	1%	0.042	0.500	19.6	1.52	NM	0.0%	7%	143	15	-3%	-0.0003	11%	696	271	1%	0.042	0.500	19.6							

التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

2026 مارس 12-8

(965) 22675140

Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.

alsafatinvest.com

research@alsafatinvest.com

alsafatinvestment

al-safat-investment-company

الصفاء
AL SAFAT

شركة الصفاء للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
مراكز	7,018,041	34,277,625	30.82	208	
الإماراتية	136,594	1,262,288	16.68	114	
وطنية م ب	117,368	519,060	13.74	240	
كويت ت	516,408	788,902	12.40	680	
الخليجي	37,509	84,899	11.43	468	

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
عمار	48,943	565,396	-10.72	87	
يونيكاب	445,409	1,634,378	-9.63	272	
أولى تكافل	318,889	2,041,963	-8.88	154	
الجزيرة	3,719,539	2,231,340	-7.73	1,648	
بيان	814,567	11,499,664	-6.06	73	

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
جي اف اتش	16,735,150	96,090,756	1.72	177	
بيتك	36,512,781	45,362,598	1.63	810	
تنظيف	4,837,872	43,430,294	6.67	112	
بنك وربة	11,356,928	38,738,737	0.34	296.0	
مراكز	7,018,041	34,277,625	30.82	208.0	

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

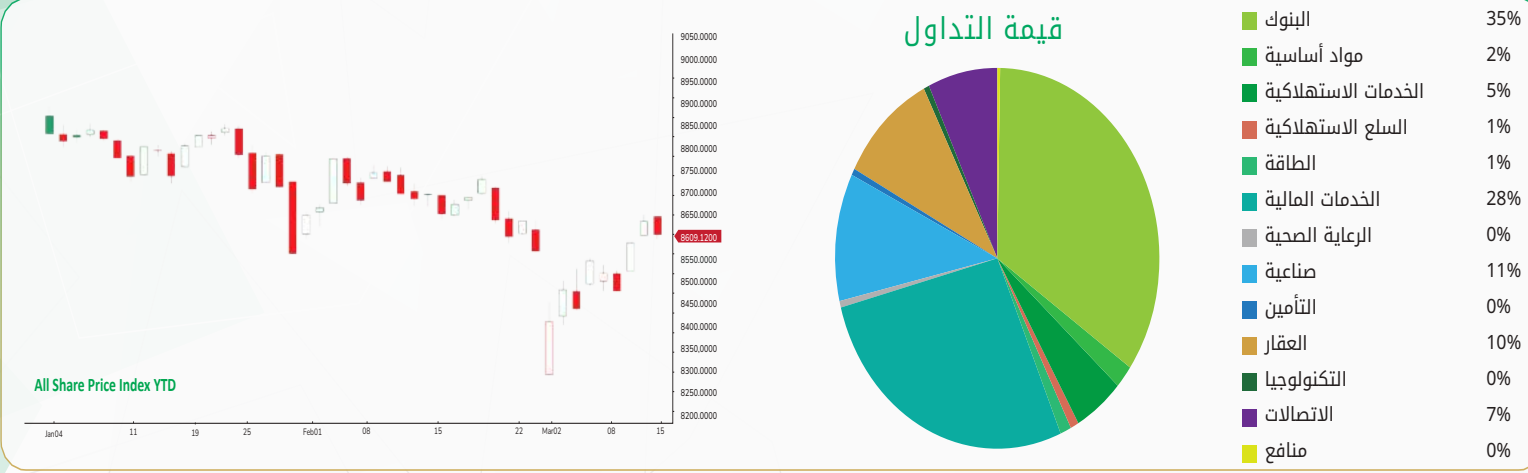
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغير	آخر إقبال	السهم
بيتك	36,512,781	45,362,598	1.63	810	
وطني	23,256,576	24,614,051	-0.84	941	
جي اف اتش	16,735,150	96,090,756	1.72	177	
زين	14,208,956	25,415,731	1.44	564	
بنك وربة	11,356,928	38,738,737	0.34	296	

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
السوق الأول	83.7	1.6	16.6	40,086	218,185,001	524,063,277	-3.3	0.3	0.6	9,185.42	43,846
السوق الرئيسي	16.3	1.1	12.6	27,967	49,553,850	323,448,013	-3.7	1.0	1.4	7,998.28	8,559
السوق العام	100	1.2	14.0	68,053	267,738,851	847,511,290	-3.4	0.4	0.7	8,609.12	52,405

السوق	النسبة لإجمالي القيمة السوقية	مكرر القيمة الدفترية	مكرر الربحية	عدد الصفقات	قيمة التداول	كمية التداول	العائد السنوي	العائد الشهري	العائد الاسبوعي	آخر إقبال	القيمة السوقية
البنوك	61.26	1.4	22.3	15,038	94,607,032	183,014,096	-2.7	0.6	0.8	2,111.97	32,105
مواد أساسية	0.80	2.0	16.4	411	3,855,151	6,810,934	-10.9	1.7	-1.1	743.00	419
الخدمات الاستهلاكية	2.79	1.6	16.2	3,873	13,771,343	21,231,553	-4.7	-3.9	-1.5	2,271.56	1,460
السلع الاستهلاكية	0.72	1.9	21.0	443	3,108,858	3,645,802	-9.2	-0.5	-0.5	1,234.74	375
الطاقة	1.00	2.4	12.6	1,502	3,638,044	14,496,646	7.1	-0.8	0.0	1,858.82	523
الخدمات المالية	10.81	1.1	13.4	18,384	75,091,898	373,705,195	-11.2	-1.8	0.2	1,704.98	5,665
الرعاية الصحية	0.52	1.8	25.0	1	0.600	1	-3.3	2.7	0.0	571.20	274
صناعية	4.73	1.2	14.6	9,193	28,375,678	88,931,014	-3.2	0.3	0.7	733.25	2,479
التأمين	1.50	1.1	9.9	720	981,246	3,816,995	-4.2	1.4	2.4	1,866.86	785
العقار	7.71	1.0	15.2	12,737	26,327,196	116,422,653	-7.6	-0.2	0.3	1,874.73	4,041
التكنولوجيا	0.02	1.0	NM	257	152,384.20	1,395,442	-10.7	8.3	5.4	851.17	12
الاتصالات	7.83	2.4	11.5	4,915	17,154,598	29,321,844	9.4	4.0	1.9	1,340.90	4,106
منافع	0.31	1.2	10.7	579	675,423	4,719,115	-2.0	1.4	2.8	384.21	161

ملخص السوق:

- انخفضت كمية وقيمة تداول السوق الأول و 28% و 32%، بينما ارتفعت في الرئيسي و 6% و 20%.
- انخفاض وتيرة البيع في السوق الأول مع توقعات بقرب انتهاء الحرب.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8,609، ومستوى الدعم عند 8,546 و 8,516، والمقاومة عند 8,617. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9,185، ومستويات الدعم عند 9,172 و 9,132 و 9,080، والمقاومة عند 9,216. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 7,998، ومستويات الدعم عند 7,973 و 7,933 و 7,910، والمقاومة عند 8,012.



عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700



التقلبات لا تعني هجرة الأموال إلى سويسرا.. والنفط يعيد توازنها بالخليج

بقلم - خالد محمد المطوع



في أوقات التوتر الجيوسياسي، تتحرك الأسواق بسرعة، وغالباً ما تتصدر العناوين أخبار انتقال الأموال إلى ما يُعرف بالملاذات المالية الآمنة مثل سويسرا. هذه التحركات ليست جديدة في عالم الاستثمار، بل تعكس سلوكاً معتاداً في إدارة المحافظ عندما ترتفع درجة عدم اليقين. لكن قراءة هذه الأخبار خارج سياقها قد تعطي انطباعاً مبالغاً فيه بأن المنطقة تواجه ضغوطاً مالية مباشرة، وهو ما لا تعكسه المؤشرات الاقتصادية الفعلية.

العالمية. أما انتقال رؤوس الأموال بشكل واسع بين الدول فعادة ما يرتبط بظروف محددة، مثل ضعف العملة أو اضطراب النظام المصرفي أو فرض قيود على حركة الأموال. هذه العوامل غير موجودة في الكويت اليوم؛ فالدينار الكويتي من أقسى العملات في المنطقة، والقطاع المصرفي يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار، كما أن حركة رؤوس الأموال تتم في إطار نظام مالي منظم وواضح. ولهذا تبقى قراءة المشهد الاقتصادي في الخليج أكثر هدوءاً مما توحى به بعض العناوين؛ فالتقلبات الجيوسياسية قد تحرك الأسواق مؤقتاً، لكنها لا تغير الأسس المالية للدول التي تتمتع بعملة قوية و قطاع مصرفي مستقر.

في مثل هذه الظروف. الكويت تحديداً تمتلك مقومات استقرار واضحة؛ احتياطيات نفطية كبيرة، وصندوقاً سيادياً يعد من الأكبر عالمياً، إضافة إلى قطاع مصرفي يتمتع بدرجة عالية من التنظيم والاستقرار. "فالأساس المالي للكويت ما زال متيناً: عملة مستقرة، واحتياطيات سيادية كبيرة تديرها «الهيئة العامة للاستثمار»، وإيرادات نفطية داعمة، وقطاع مصرفي قوي؛ وهي مؤشرات لا تعكس خروجاً للأموال بل تحركات استثمارية طبيعية. لذلك فإن ما يُلاحظ من بعض التحركات الاستثمارية لا يمكن تفسيره كخروج للأموال من المنطقة، بل كجزء طبيعي من إدارة المخاطر في المحافظ الاستثمارية

فالأسواق العالمية شهدت بالفعل تقلبات مع تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، كما تحركت بعض العملات المصنفة كملاذات آمنة. وتشير تقارير مالية حديثة إلى ارتفاع طلبات سحب الأموال من بعض الصناديق الاستثمارية العالمية، في انعكاس لحالة الحذر التي تسود الأسواق. وفي المقابل ارتفعت أسعار النفط نتيجة المخاوف من اضطراب الإمدادات في المنطقة، حتى لامس سعر النفط الكويتي مستويات قاربت 140 دولاراً للبرميل في بعض التداولات. هذا الارتفاع في أسعار الطاقة يمنح الدول المنتجة للنفط مساحة مالية أكبر للتعامل مع التقلبات الاقتصادية العالمية، وهو عامل دعم مهم لدول الخليج



التضامن الاقتصادي في أوقات الأزمات دروس من جائحة كورونا ورسالة إلى ملاك المجمعات التجارية وتجار التجزئة

بقلم/ الخيرة العقارية - سبيكة محمد البحر

مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية- عضو IVSC، اتحاد الوسطاء العقاريين



يمر سوق التجزئة في الكويت اليوم بمرحلة حساسة تتسم بدرجة عالية من الحذر والترقب. فالمؤشرات الاقتصادية خلال الأشهر الأخيرة تشير إلى تباطؤ ملحوظ في حركة الأسواق، وهو أمر لم يأت فجأة، بل بدأ قبل التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة ومع تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وخصوصاً في منطقة الخليج أصبحت الأسواق أكثر تأثراً بعوامل عدم اليقين، وهو ما انعكس على سلوك المستهلكين وعلى قرارات المستثمرين والتجار على حد سواء.



الجغرافي، بل أيضاً على جودة الإدارة، ونوعية الأنشطة، والقدرة على جذب العلامات التجارية المميزة. كما أن تغير أنماط الاستهلاك لدى الأفراد أصبح عاملاً مهماً في إعادة تشكيل سوق التجزئة. فالمستهلك اليوم يبحث عن تجربة متكاملة تجمع بين التسوق والترفيه والخدمات، ولم يعد المجمع التجاري مجرد مكان للبيع والشراء فقط، بل أصبح وجهة اجتماعية وترفيهية أيضاً. في ظل هذه المعطيات، يواجه كل من ملاك المجمعات التجارية وتجار التجزئة مجموعة من التحديات المشتركة. فالملاك يسعون إلى الحفاظ على نسب إشغال مرتفعة لضمان استقرار العوائد الاستثمارية، بينما يسعى التجار إلى تحقيق مبيعات كافية تمكنهم من تغطية التكاليف التشغيلية والاستمرار في السوق. وفي الفترات التي تشهد تباطؤاً اقتصادياً، يصبح التحدي أكبر للطرفين. فارتفاع التكاليف التشغيلية، وتراجع القوة الشرائية نسبياً، وزيادة المنافسة بين الأنشطة التجارية، كلها عوامل تضغط على التاجر، وقد تؤثر في قدرته على الاستمرار إذا لم تكن هناك مرونة في التعامل مع الظروف الاستثنائية. ومن هنا فإن مفهوم التضامن الاقتصادي يصبح أكثر أهمية في مثل هذه الظروف. فالقطاع التجاري بطبيعته يعتمد على التوازن بين المالك والمستأجر، وأي اختلال في هذا التوازن قد يؤدي إلى نتائج سلبية على السوق ككل.

فالمرونة في إدارة العلاقة التعاقدية في أوقات الأزمات لا تعني التنازل عن الحقوق، بل تعني إدارة الأزمة بعقل اقتصادي طويل المدى فقد يكون من الأفضل أحياناً تقديم تسهيلات مؤقتة أو إعادة هيكلة بعض الالتزامات المالية بشكل مرحلي، بدلاً من خسارة مستأجر ناجح كان يمثل جزءاً من المنظومة التجارية داخل المجمع. كما أن الحفاظ على استقرار قطاع التجزئة لا يخدم التجار فقط، بل يخدم أيضاً الاقتصاد المحلي بشكل عام، نظراً لما يمثله هذا القطاع من دور مهم في توفير فرص العمل وتنشيط الحركة الاقتصادية.

لقد علمتنا جائحة كورونا درساً مهماً مفاده أن الأسواق لا تُدار فقط بالأرقام والعقود، بل تُدار أيضاً بروح الشراكة والتفاهم بين مختلف الأطراف. واليوم، ونحن نواجه مرحلة جديدة من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، يصبح من الضروري استحضار تلك التجربة والبناء عليها.

فالتضامن بين ملاك المجمعات التجارية وتجار التجزئة ليس مجرد خيار أخلاقي، بل هو خيار اقتصادي عقلاني يهدف إلى حماية استقرار السوق واستدامته. فالأزمات بطبيعتها قد تكون مؤقتة، لكن القرارات التي تُتخذ خلال هذه الأزمات هي التي تحدد قدرة السوق على التعافي والنمو في المستقبل.

وفي نهاية المطاف، تبقى قوة أي سوق اقتصادية في قدرتها على التماسك في أوقات الأزمات، وعلى تحويل التحديات إلى فرص لإعادة ترتيب الأولويات وتعزيز الشراكة بين جميع الأطراف

التجارية داخل المجمعات. وقد أثبتت التجربة لاحقاً أن هذا التوجه لم يكن خسارة للملاك، بل كان استثماراً في استقرار السوق على المدى الطويل. فالمستأجر الذي يشعر بوجود شريك حقيقي يقف معه في أوقات الأزمات يكون أكثر التزاماً واستقراراً في المستقبل، كما أن استمرارية الأنشطة التجارية داخل المجمعات تحافظ على جاذبيتها وقيمتها الاقتصادية. فالمجمع التجاري الناجح لا يقاس فقط بقيمة الإيجارات التي يحصل عليها المالك، بل يقاس أيضاً بقدرته على الحفاظ على حركة تجارية نشطة ومتنوعة داخله. فوجود محلات مغلقة أو مساحات شاغرة لفترات طويلة ينعكس سلباً على سمعة المجمع وعلى حركة الزوار، وبالتالي على العائد الاقتصادي للجميع. واقع سوق المجمعات التجارية في الكويت شهدت الكويت خلال السنوات الأخيرة توسعاً كبيراً في إنشاء المجمعات التجارية والمراكز الترفيهية، وهو توسع ساهم في تنشيط القطاع التجاري وإيجاد بيئة تنافسية بين المراكز المختلفة. إلا أن هذا التوسع في المعروض التجاري أدى في الوقت ذاته إلى زيادة المنافسة بين المجمعات، الأمر الذي انعكس على نسب الإشغال وعلى قدرة بعض المراكز على الحفاظ على مستوى الحركة التجارية المطلوب.

فمع زيادة عدد المجمعات التجارية وتنوعها، أصبح التاجر أمام خيارات متعددة من حيث الموقع وقيمة الإيجار وطبيعة الجمهور المستهدف. وهذا الواقع جعل المنافسة بين المجمعات لا تعتمد فقط على الموقع

فالتاجر اليوم أصبح أكثر تحفظاً في اتخاذ قرارات التوسع أو افتتاح فروع جديدة، والمستثمر بات يعيد حساباته قبل الدخول في التزامات طويلة الأمد، بينما يميل المستهلك إلى تقليص الإنفاق والتركيز على الأولويات. وكل هذه العوامل مجتمعة تؤثر بشكل مباشر على قطاع التجزئة والمجمعات التجارية التي تعتمد في نجاحها على استمرارية الحركة التجارية داخلها. وفي مثل هذه الظروف، من المهم أن نستحضر تجربة قريبة مر بها العالم بأسره عندما اجتاحت وباء COVID-19 الاقتصاد العالمي. تلك الجائحة لم تكن مجرد أزمة صحية عابرة، بل كانت اختباراً حقيقياً لقدرة الأسواق على التكيف مع الأزمات المفاجئة. ففي تلك الفترة، شهدت العديد من الأنشطة التجارية توقفاً شبه كامل نتيجة الإغلاقات الاحترازية، وتراجعت الحركة في المجمعات التجارية بشكل غير مسبوق وأمام هذا الواقع الصعب، وجد كثير من التجار أنفسهم أمام التزامات مالية ثابتة في وقت توقفت فيه مصادر الدخل أو تراجعت بشكل كبير.

ومن واقع تجربتي العملية في إدارة الأصول العقارية خلال تلك المرحلة، أدركنا أن التعامل مع الأزمة لا يمكن أن يكون بمنطق العلاقة التقليدية بين مؤجر ومستأجر، بل بمنطق الشراكة الاقتصادية التي تقوم على المصالح المشتركة. لذلك اتخذنا قراراً بدعم المستأجرين عبر تخفيض الإيجارات بنسبة 50% لمدة ثلاثة أشهر، وهو قرار لم يكن سهلاً من الناحية المالية، لكنه كان قراراً استراتيجياً يهدف إلى الحفاظ على استمرارية الأنشطة





الجمعة اطيب بب
ببهارات قيشأوي
رمضان كريم
اطلب الان واحصل على خصم 10%

من عام
1962
مستمرين
معكم

استخدم الكود

RAMADAN2026



www.kishawimills.com



في تقرير الوطني للثروات

الصناديق شبه السائلة طريق المستثمرين الأفراد إلى الأسواق الخاصة

معظم الصناديق شبه السائلة تسمح بطلبات استرداد ربع سنوية بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق

الاستثمار في محفظة واسعة ومتنوعة يتيح تحقيق مسار عوائد أكثر توازناً واستقراراً في المراحل المبكرة

مرونة تمويل الصناديق شبه السائلة تجعلها خياراً أكثر جاذبية لكل من العملاء ومديري الثروات

توفر الحدود الدنيا المنخفضة منصة أكثر مرونة للمستثمرين الماليين والمستثمرين، تمكنهم من توزيع استثماراتهم عبر استراتيجيات متعددة ومديري استثمار متنوعين وفترات استثمار متباينة، الأمر الذي يسمح بإدماج الأسواق الخاصة ضمن التخصيصات الاستراتيجية للمحافظ الاستثمارية بدلاً من اعتبارها استثمارات مستقلة.

دمجها في المحافظ الاستثمارية وتخصيص الأصول عند تطبيقها بشكل مدروس، يمكن للصناديق شبه السائلة أن تؤدي أدواراً مختلفة داخل المحفظة الاستثمارية:

- الائتمان الخاص يعزز توليد الدخل.
- الأسهم الخاصة توفر التنوع ومصادر عوائد مختلفة مقارنة بالأسهم المدرجة في الأسواق العامة.
- البنية التحتية الأساسية توفر تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها مع قدر من الحماية الجزئية من التضخم.
- ويجب أن يأخذ حجم التخصيص في الاعتبار قيود السيولة.
- وتعد الصناديق شبه السائلة مناسبة بشكل أكبر للمستثمرين ذوي الأفق الاستثماري الممتد لعدة سنوات، وينبغي النظر إليها كجزء من مخصصات الأصول غير السائلة في المحفظة.
- وهي مكتملة للأسواق العامة وليست بديلاً عنها.

عوامل المخاطر واختيار مدير الاستثمار

ينبغي على المستثمرين استيعاب المخاطر الرئيسية المرتبطة بهذه الفئة من الصناديق. فالصناديق شبه السائلة تمنح المستثمرين مستوى معيناً من السيولة، رغم أن استثماراتها تتركز في أصول غير سائلة بطبيعتها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطابق في السيولة ويجعل آليات الاسترداد مشروطة وغير مضمونة بالكامل. كما أن تقييم الأصول الخاصة يعتمد غالباً على تقديرات داخلية ويتم تحديثه بوتيرة أقل مقارنة بالأصول المتداولة في الأسواق العامة، مما قد يقلل من تقلبات التقييمات الظاهرة دون أن يحد من المخاطر الاقتصادية الفعلية.

وأخيراً، يُعد اختيار مدير الاستثمار عنصراً حاسماً، حيث يمكن أن تتباين النتائج بصورة كبيرة باختلاف مستوى خبرة مدير الاستثمار وجودة سجله التاريخي.

الخلاصات الرئيسية

- تشكل الصناديق شبه السائلة خطوة متقدمة في توسيع إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إلى الأسواق الخاصة.
- توفر هذه الصناديق تجربة استثمارية أكثر سهولة من خلال: إلغاء طلبات رأس المال، وتوفير سيولة دورية، وخفض الحد الأدنى المطلوب للاستثمار.
- من المهم أن يدرك المستثمرون حدود السيولة وطبيعة التقييمات التقديرية التي تعتمد عليها هذه الصناديق.
- يعد اختيار مدير الاستثمار عاملاً حاسماً نظراً للفتاوت الكبير في الأداء.
- تعد الصناديق شبه السائلة مكتملة للاستثمارات في الأسواق العامة ولا تُعد بديلاً عنها بالكامل، كما أنها توفر مستوى أعلى من الإتاحة مقارنة بالصناديق الخاصة التقليدية الموجهة للمؤسسات.



الثرورات.

تسهم هذه الصناديق أيضاً في معالجة إحدى السمات المألوفة في استثمارات الأسواق الخاصة التقليدية، والمعروفة بـ منحني آ، حيث تكون العوائد عادة ضعيفة في السنوات الأولى نتيجة الفترة التي يُعاد فيها توظيف رأس المال.

أما الصناديق شبه السائلة، فتتفادى هذا النمط من خلال الاستثمار منذ البداية في محفظة واسعة ومتنوعة، مما يتيح تحقيق مسار عوائد أكثر توازناً واستقراراً في المراحل المبكرة. كما أن إعادة استثمار العوائد تلقائياً بمرور الوقت يعزز تأثير التراكم ويقوي فرص النمو طويل الأجل.

هيكل المنتج وطبيعة السيولة

تتميز الأسواق الخاصة بطبيعتها غير السائلة، بينما تقدم الصناديق شبه السائلة آليات استرداد مشروطة. وتسمح معظم الصناديق بطلبات الاسترداد ربع السنوية، وعادة ما تكون محددة بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق في كل ربع سنة. ويوفر ذلك مرونة لتلبية احتياجات التدفقات النقدية أو إعادة موازنة المحافظ أو التعامل مع أحداث الحياة المختلفة، إلا أن السيولة تظل مشروطة وقد يتم تقييدها خلال فترات ضغوط السوق.

انخفاض حواجز الدخول والتخصيص الاستراتيجي

عادةً ما تتطلب صناديق الأسواق الخاصة التقليدية حداً أدنى للاستثمار يتراوح بين 1 و5 ملايين دولار أو أكثر، وهو ما حدّ تاريخياً من المشاركة على الأفراد الملاءة العالية جداً والمستثمرين المؤسساتيين. أما الصناديق شبه السائلة فعادةً ما يكون الحد الأدنى للاستثمار فيها بين 10,000 و50,000 دولار، مما يجعل الأسواق الخاصة متاحة لشريحة أوسع من المستثمرين.

طيلة عقود من الزمن، كان الاستثمار في الأسواق الخاصة متاحاً بشكل أساسي للمستثمرين المؤسسيين والأفراد ذوي الثروات الضخمة (Ultra HNWI). غير أن هذا الواقع بدأ يشهد تحولاً ملحوظاً؛ إذ أسهم ظهور صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة خلال العقد الماضي في توسيع نطاق إتاحة الاستثمار مما جعل الاستثمار في الأسواق الخاصة أكثر قابلية للوصول إلى شريحة أوسع من المستثمرين.

تعريف صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة

توفر الصناديق شبه السائلة التعرض لأسواق غير سائلة مع إتاحة مستوى محدود، ولكن دوري من السيولة، حيث تسمح عادةً بعمليات الاسترداد بما يصل إلى 5% من صافي قيمة أصول الصندوق بشكل ربع سنوي. وغالباً ما توصف هذه الصناديق بأنها صناديق "دائمة" (Evergreen) لأنها لا تمتلك تاريخ انتهاء محدد، بخلاف صناديق الأسواق الخاصة التقليدية التي تعمل عادةً ضمن دورات استثمارية تتراوح بين 10 و15 عاماً، وتشمل فترات استثمار تمتد لعدة سنوات. في الصناديق شبه السائلة، يمكن للمستثمرين الاكتتاب في أي وقت، ويتم توظيف رأس المال فوراً، كما يتم غالباً إعادة استثمار التوزيعات تلقائياً. وبذلك تجمع هذه الصناديق بين الخصائص الاقتصادية للأسواق الخاصة والبساطة التشغيلية المشابهة لصناديق الاستثمار المشتركة.

نمو الصناديق شبه السائلة

شهدت صناديق الأسواق الخاصة شبه السائلة نمواً سريعاً، خصوصاً ضمن شريحة إدارة الثروات الخاصة. وتشير التقديرات إلى أنه سيتم إدارة ما يقارب 4.4 تريليون دولار ضمن الصناديق شبه السائلة بحلول عام 2029.

ويعكس هذا التوسع تحولاً هيكلياً واسعاً في الأسواق. في الوقت الذي اعتاد فيه المستثمرون المؤسسيون تخصيص 20% إلى 40% من محافظهم للأسواق الخاصة، بقيت إمكانية وصول المستثمرين الأفراد إليها محدودة عبر الزمن. ومع سعي مديري الثروات إلى تنويع المحافظ الاستثمارية والبحث عن مصادر جديدة للعائد، برزت الصناديق شبه السائلة كحل عملي يمكن للمستثمرين الأفراد من دخول الأسواق الخاصة، إذ تساهم في تقليص الفجوة بين فترات الحجز الطويلة المرتبطة بهذه الأسواق وبين احتياجاتهم المستمرة للسيولة.

لماذا تجذب الصناديق شبه السائلة المستثمرين ذوي الملاءة العالية

تتسم صناديق الأسواق الخاصة التقليدية بإلزام المستثمرين بالالتزام برأس المال مقدماً، على أن يتم تمويله لاحقاً بشكل تدريجي عبر طلبات تمتد على عدة سنوات. هذا الأسلوب يفرض تحديات في التخطيط للسيولة ويتطلب متابعة دقيقة ومستمرة. أما الصناديق شبه السائلة، فتقدم نهجاً أكثر مرونة؛ إذ يكتتب المستثمر مرة واحدة فقط، ويُموّل استثماره فوراً، مما يلغي الحاجة لإدارة التدفقات النقدية على مدى طويل ويخفف الأعباء الإدارية. ونتيجة لذلك، تُعد هذه الصناديق خياراً أكثر جاذبية لكل من العملاء ومديري

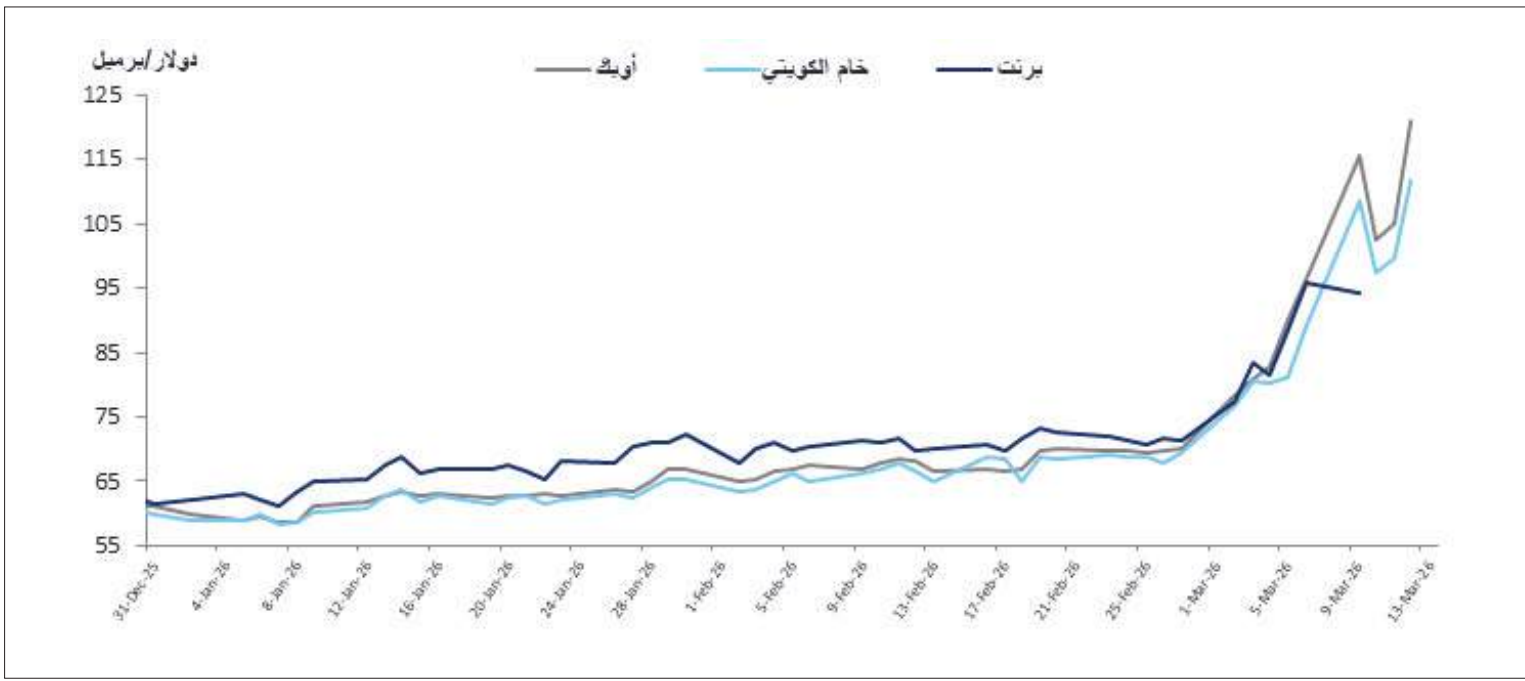
KAMCO
INVEST

تقرير كامكو إنفست حول أداء أسواق النفط العالمية

أسعار النفط تصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة في ثلاث سنوات ونصف

وكالة الطاقة الدولية: الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تسببت في أكبر اضطراب تشهده الإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمي

اتجاه أسعار النفط منذ بداية العام



المصدر: بلومبرج، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

دولار أمريكي للبرميل في يناير 2026. وفي المقابل، سجل متوسط سعر سلة الأوبك المرجعية زيادة أكبر بلغت نسبتها 9.0 في المائة ليصل إلى 67.9 دولار أمريكي للبرميل مقابل 62.3 دولار أمريكي للبرميل في الشهر السابق. أما أسعار خام التصدير الكويتي فقد ارتفعت بنسبة 9.7 في المائة لتصل في المتوسط إلى 66.6 دولار أمريكي للبرميل في فبراير 2026، مقابل 60.7 دولار أمريكي للبرميل في يناير 2026. أما على صعيد التوقعات، فقد شهد متوسط التوقعات لأسعار مزيج خام برنت تعديلاً ملحوظاً وتم رفعها مقارنة بتوقعات الشهر الماضي، إذ تم رفع توقعات الربع الأول من العام 2026 بمقدار 4 دولار أمريكي للبرميل لتصل إلى 65 دولار أمريكي للبرميل، فيما بلغت المراجعة للربع الثاني من العام 2026 نحو 5 دولار أمريكي للبرميل ليصل المتوسط المتوقع إلى 65 دولار أمريكي للبرميل. ويعكس هذا التعديل ارتفاع الأسعار نتيجة للحرب الدائرة في الشرق الأوسط، مع إشارة بعض التوقعات الحديثة إلى احتمال تجاوز الأسعار 85 دولار أمريكي للبرميل خلال العام.

الطلب العالمي على النفط

أبقت الأوبك في تقريرها الشهري الأخير على توقعات نمو الطلب العالمي على النفط للعام 2026 دون تغيير عند 1.38 مليون برميل يومياً، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 106.53 مليون برميل يومياً خلال العام. إلا أن التقديرات شهدت تعديلات طفيفة على المستوى الإقليمي، إذ تم رفع توقعات نمو الطلب من قبل الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهو ما قابله خفض توقعات الطلب للدول غير الأعضاء في المنظمة. وفي إطار الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، شهدت الولايات المتحدة للنصف الثاني من العام 2026. كما شهدت الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ مراجعة بالرفع لتوقعات الطلب، قابلها جزئياً تعديل بالخفض لبيانات الطلب للدول الأوروبية التابعة للمنظمة، وذلك بصفة رئيسية خلال النصف الثاني من العام. وفي المقابل، تم رفع توقعات الطلب في الصين والهند ومنطقة الشرق الأوسط، إلا أن خفض توقعات نمو الطلب لبقية الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فاق هذه الزيادات، ما أدى إلى موازنة الأثر الإجمالي

بأكبر وتيرة خلال ثمانية أشهر. ووفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبرج، بلغ متوسط إنتاج المنظمة نحو 29.6 مليون برميل يومياً خلال شهر فبراير 2026، نتيجة لزيادة إنتاج معظم الدول الأعضاء على نطاق واسع. وسجلت كلا من السعودية وفنزويلا أكبر الزيادات الشهرية في مستويات الإنتاج خلال الشهر. وفي المقابل، تراجع إنتاج النفط في الولايات المتحدة هامشياً للأسبوع الثالث على التوالي ليصل إلى نحو 13.7 مليون برميل يومياً.

التجاهات الشهرية لأسعار النفط

شهدت أسعار النفط الخام تقلبات حادة للغاية منذ بداية مارس 2026 نتيجة الحرب في منطقة الشرق الأوسط. وجاء الارتفاع الأولي الذي دفع الأسعار إلى تجاوز 80 دولار أمريكي للبرميل بعد أن ظلت المنشآت النفطية في المنطقة إلى حد كبير بمنأى عن الهجمات. إلا أن الهجمات الأخيرة، إلى جانب الإغلاق شبه الكامل لمضيق هرمز، أدى إلى قفزة في الأسعار لتصل إلى نحو 120 دولار أمريكي للبرميل. وقد هدد هذا الاضطراب ما يقرب من نسبة 20 في المائة من الإمدادات اليومية العالمية من النفط، مما دفع كبار المنتجين في دول الخليج إلى خفض الإنتاج مع تعذر مرور الشحنات عبر الممرات البحرية. بالإضافة إلى ذلك، أدى إعلان وكالة الطاقة الدولية الإفراج عن 400 مليون برميل من النفط، إلى جانب إعادة توجيه شحنات النفط الخام من قبل السعودية والإمارات، إلى تهدئة الأسعار مؤقتاً قبل أن تعود مجدداً لتلامس مستوى 120 دولار أمريكي للبرميل عقب الهجمات الأخيرة بالطائرات المسيرة على محطات النفط وجزيرة خرج. وتشير البيانات إلى أنه في الوقت الذي يجري فيه تعزيز الإمدادات عبر هذه الاحتياطات، يتعرض الطلب العالمي في الوقت ذاته للتآكل نتيجة بيئة الأسعار المرتفعة وإلغاء الرحلات الجوية على نطاق واسع في المنطقة، ما يبقي آفاق العام 2026 محاطة بدرجة عالية من عدم اليقين. وفيما يتعلق بالاتجاه الشهري للأسعار، ارتفع متوسط أسعار النفط الخام للشهر الثاني على التوالي في فبراير 2026 مدفوعاً بالمخاوف المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية. إذ ارتفع متوسط سعر العقود الفورية لمزيج خام برنت بنسبة 6.5 في المائة متجاوزاً مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل للمرة الأولى منذ يوليو 2025 ليصل إلى 71.1 دولار أمريكي للبرميل خلال شهر فبراير 2026، مقارنة بمتوسط 66.7

سجلت أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الماضي أعلى مستوياتها منذ فترة ما بعد الجائحة، في ظل استمرار الحرب في الشرق الأوسط التي تهدد ما يقرب من نسبة 20 في المائة من إمدادات النفط العالمية القادمة من منطقة الخليج. وقد تعرضت الأسواق لصدمة نتيجة احتمال اتساع نطاق الصراع، وهو ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى خلال الأشهر المقبلة. وفي ظل المخاوف المتعلقة بالإمدادات، أعلنت عدة دول فرض قيود على بيع النفط والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي، كما اتخذت بعض الحكومات إجراءات لتقنين استهلاك الوقود في الأسواق المحلية. ومن التداعيات الأخرى للأزمة وارتفاع أسعار النفط احتمال عودة الضغوط التضخمية، ما قد يدفع البنوك المركزية العالمية إلى رفع أسعار الفائدة خلال العام الجاري، خلافاً للتوقعات السابقة التي رجحت الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير أو الاتجاه نحو خفضها. وفي المقابل، قد يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى كبح الطلب على النفط في المدى القريب.

وفي المقابل، في إطار مساعيها للحد من ارتفاع الأسعار، أعلنت وكالة الطاقة الدولية الإفراج عن كمية قياسية من الاحتياطات النفطية. وقد كشفت الوكالة عن خطط لإطلاق نحو 400 مليون برميل من النفط الخام، واصفة أزمة الشرق الأوسط بأنها أكبر اضطراب يشهده سوق النفط في التاريخ. كما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستسحب نحو 172 مليون برميل من احتياطي النفط الاستراتيجي. ومن المرجح أن تؤدي إعادة بناء هذه الاحتياطات الاستراتيجية، إلى جانب اتجاه الدول المستوردة للنفط إلى زيادة مخزونها بشكل حذر عقب الأزمة، إلى الإبقاء على أسعار النفط عند مستويات مرتفعة لسنوات مقبلة.

وأدت الهجمات على إيران في البداية إلى تسجيل أسعار النفط لمكاسب محدودة، إلا أن التهديد الذي طال مضيق هرمز وإغلاقه شبه الكامل أمام السفن غير المرتبطة بإيران دفع الأسعار إلى تجاوز مستوى 120 دولار أمريكي للبرميل. إلا أن التقارير تشير إلى أن إيران واصلت تصدير النفط الخام، لا سيما إلى بعض شركائها الرئيسيين، وعلى رأسهم الصين. وفي المقابل، تم تحويل جزء من صادرات السعودية والإمارات إلى مسارات بديلة عبر البحر الأحمر وخليج عمان، إذ تشير تقديرات مختلفة إلى إعادة توجيه نحو 7 إلى 8 مليون برميل يومياً من الإمدادات، وهو ما ساهم جزئياً في تخفيف الأثر الكلي الناتج عن إغلاق الممر البحري. إلا أن التقارير أفادت أيضاً بوقوع هجمات بطائرات مسيرة على ميناء الفجيرة، ما أدى إلى تعليق العمليات في المحطة النفطية الواقعة خارج مضيق هرمز مباشرة. وجاءت هذه الهجمات عقب الضربات الأمريكية التي استهدفت جزيرة خرج الإيرانية، التي تعد مركزاً رئيسياً لصادرات النفط الخام الإيراني، إذ تمر عبرها ما يقرب من نسبة 90 في المائة من صادرات البلاد النفطية. على الرغم من أن الهجمات لم تستهدف البنية التحتية النفطية بشكل مباشر. وفي المقابل، ظلت الدول المنتجة الأخرى في المنطقة التي تعتمد بشكل كامل على الخليج العربي كمر لصادراتها النفطية الأكثر تأثراً بهذه التطورات. كما رفعت الهجمات الأخيرة على منشآت النفط ومواقع التخزين من مستوى المخاطر، إذ إن هذه المرافق كانت حتى وقت قريب بمنأى إلى حد كبير عن الاستهداف المباشر.

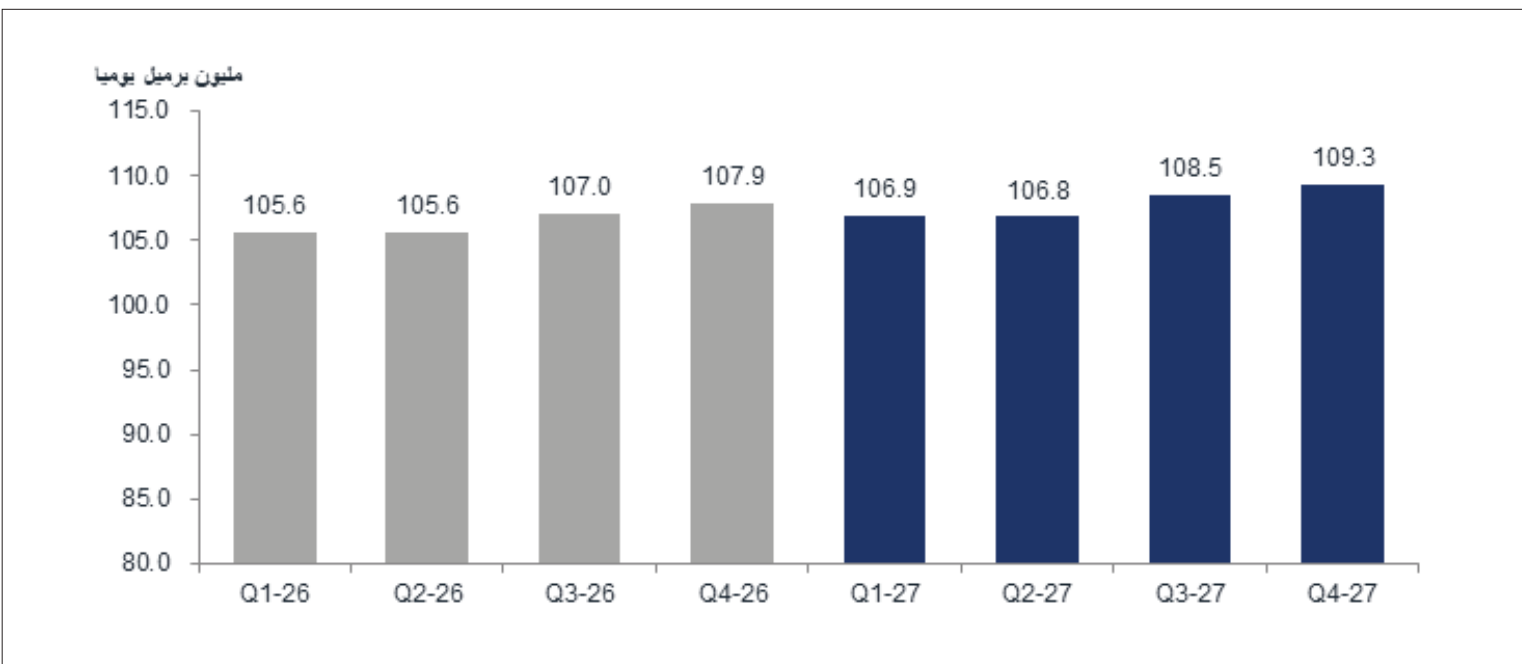
وعلى صعيد الإمدادات، ارتفع إنتاج الأوبك إلى أعلى مستوياتها في نحو ثلاث سنوات ونصف، بعد أن رفعت المجموعة إنتاجها



خطط للإفراج عن كمية قياسية من الاحتياطيات النفطية تصل إلى 400 مليون برميل من النفط الخام

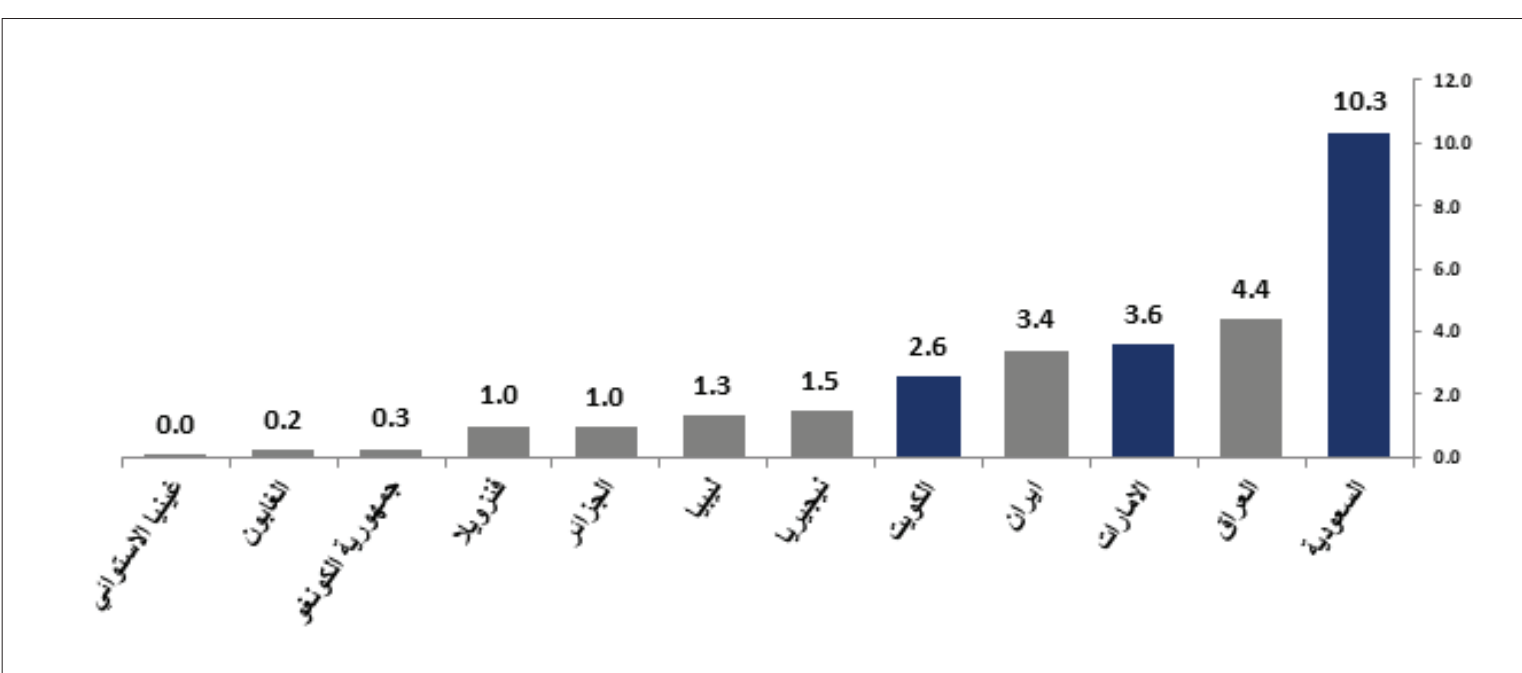


الطلب العالمي على النفط 2026/2027 - (مليون برميل يوميا)



المصدر: أوبك

حصص الدول الأعضاء في الأوبك من الإنتاج النفطي لشهر فبراير 2026 - (مليون برميل يوميا)



المصدر: بلومبرج

الثانوية كشفت عن زيادة شهرية أقل بكثير قدرها 164 ألف برميل يوميا في فبراير 2026 ليصل متوسط الإنتاج إلى 28.63 مليون برميل يوميا. ووفقا للأوبك، جاء هذا الارتفاع مدفوعا بصفة رئيسية بزيادة إنتاج فنزويلا وإيران والعراق والسعودية، وهو ما قابله جزئيا انخفاض الإنتاج في ليبيا ونيجيريا.

أما إنتاج المجموعة الأوسع نطاقا من الدول المشاركة في ميثاق التعاون المشترك، فقد شهد زيادة أكثر حدة بلغت 445 ألف برميل يوميا، وفقا لبيانات مصادر الأوبك الثانوية، ليصل متوسط إنتاج الأوبك وحلفائها إلى 42.72 مليون برميل يوميا في فبراير 2026. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع حاد في إنتاج كازاخستان، التي سجلت زيادة شهرية قدرها 293 ألف برميل يوميا ليبلغ متوسط إنتاجها نحو 1.49 مليون برميل يوميا. وفي المقابل، قابل هذه الزيادة جزئيا انخفاض إنتاج روسيا بمقدار 56 ألف برميل يوميا، إذ بلغ متوسط إنتاجها خلال الشهر نحو 9.2 مليون برميل يوميا.

بعد تسجيل إنتاج الأوبك من النفط الخام لتراجع حاد خلال الشهر الماضي، عاد مجددا ليرتفع بأسرع وتيرة في نحو ثلاث سنوات ونصف، مدفوعا بزيادة واسعة النطاق في الإنتاج عبر دول المجموعة. وبلغ متوسط إنتاج المجموعة خلال الشهر نحو 29.52 مليون برميل يوميا، مسجلا زيادة قدرها 640 ألف برميل يوميا، وفقا لبيانات وكالة بلومبرج. وساهمت السعودية بأكثر من 50 في المائة من هذه الزيادة، إذ رفعت إنتاجها بمقدار 340 ألف برميل يوميا في فبراير 2026 ليبلغ متوسط الإنتاج 10.34 مليون برميل يوميا، في أعلى مستوى يتم تسجيله منذ أبريل 2023. كما سجلت فنزويلا زيادة ملحوظة في الإنتاج بمقدار 160 ألف برميل يوميا، ليصل متوسط إنتاجها إلى 980 ألف برميل يوميا، وهو أعلى مستوى خلال خمسة أشهر. وفي المقابل، كانت نيجيريا الدولة الوحيدة التي سجلت تراجعا ملحوظا في الإنتاج، بانخفاض قدره 40 ألف برميل يوميا ليبلغ متوسط الإنتاج 1.45 مليون برميل يوميا. إلا أن بيانات مصادر الأوبك

لهذه التعديلات.

وفي المقابل، أظهرت توقعات وكالة الطاقة الدولية مرة أخرى خفض تقديرات الطلب على النفط للعام 2026. إذ قامت الوكالة بخفض توقعاتها للعام بمقدار 210 ألف برميل يوميا مقارنة بتقديرات الشهر الماضي، وتتوقع الآن أن ينمو الطلب بمقدار 640 ألف برميل يوميا خلال العام الجاري. ويعكس هذا الخفض الاضطرابات التي شهدتها الطلب نتيجة للحرب، خاصة بسبب إلغاء عدد كبير من الرحلات الجوية في الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يؤثر على الطلب على وقود الطائرات، إضافة إلى الاضطرابات واسعة النطاق في إمدادات غاز البترول المسال. كما أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع أسعار النفط والتداعيات الناجمة عن الحرب على الاقتصاد العالمي قد يؤديان إلى مخاطر إضافية على التوقعات. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بنحو مليون برميل يوميا خلال شهري مارس وأبريل 2026 مقارنة بتقديراتها السابقة.

من جهتها، أبقى الأوبك أيضا على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط للعام 2027 دون تغيير عند 1.34 مليون برميل يوميا، مع توقع أن يصل إجمالي الطلب إلى 107.87 مليون برميل يوميا خلال العام. إلا أنه على المستوى الإقليمي، أظهرت التوقعات رفع تقديرات الطلب للدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الأمر الذي قابله تعديل بالخفض لتوقعات الطلب للدول غير الأعضاء في المنظمة.

إمدادات النفط الخام

أظهر التقرير الشهري الصادر عن الأوبك عدم حدوث أي تغيير في توقعات إمدادات السوائل النفطية من الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك مقارنة بتقديرات الشهر السابق. ووفقا للأوبك، من المتوقع أن ينمو إنتاج هذه الدول بمقدار 0.63 مليون برميل يوميا خلال العام 2026 ليصل متوسط الإنتاج إلى 54.83 مليون برميل يوميا خلال العام. أما بالنسبة للعام 2027، فقد أبقى الأوبك أيضا على توقعاتها دون تغيير مقارنة بالشهر الماضي، إذ تتوقع أن يرتفع إنتاج الدول غير المشاركة في ميثاق التعاون المشترك بمقدار 0.61 مليون برميل يوميا ليبلغ متوسط الإنتاج 55.44 مليون برميل يوميا خلال العام.

في المقابل، ذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري أن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط تسببت في أكبر اضطراب تشهده الإمدادات في تاريخ سوق النفط العالمي. ووفقا للوكالة، فإن إغلاق مضيق هرمز، إضافة إلى امتلاء مرافق التخزين بسرعة، قد يؤدي إلى انخفاض الإمدادات العالمية من النفط بنحو 8 مليون برميل يوميا في مارس 2026، نظرا لأن المضيق يمر عبره نحو 20 مليون برميل يوميا من الإمدادات العالمية. وبسبب الصراع، خفض منتجو الخليج إنتاجهم بما لا يقل عن 10 مليون برميل يوميا، وأي فشل في استئناف الإنتاج قد يؤدي إلى استمرار تراجع الإمدادات من المنطقة. وفي ذات الوقت، أشارت الوكالة إلى أن ارتفاع الإنتاج من المنتجين من خارج الأوبك وحلفائها، بما في ذلك كازاخستان وروسيا، قد يعوض جزئيا الانخفاض الإجمالي للإمدادات. وعلى مستوى العام بأكمله، تتوقع الوكالة أن يرتفع متوسط الإمدادات العالمية من النفط بنحو 1.1 مليون برميل يوميا خلال العام 2026، على أن يأتي هذا الارتفاع بالكامل من المنتجين من خارج الأوبك وحلفائها. كما أعلنت الوكالة الإفراج عن 400 مليون برميل من النفط الخام من احتياطيات الطوارئ للتعامل مع الارتفاع الحاد الذي شهدته الأسعار. ووفقا لوكالة الطاقة الدولية، بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية المرصودة نحو 8,210 مليون برميل كما بنهاية يناير 2026، وهو أعلى مستوى يتم تسجيله منذ فبراير 2026. ومن هذا الإجمالي، استحوذت الدول التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على نسبة 50 في المائة من المخزونات، بينما شكلت الصين ما نسبته 15 في المائة، وبلغت نسبة النفط المخزن في الناقلات العائمة على الناقلات نسبة 25 في المائة، في حين تعود النسبة المتبقية إلى الدول غير الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

إنتاج الأوبك من النفط الخام

تقرير البنك الوطني الأسبوعي عن أسواق النقد

استمرار التوترات يدفع مزيج خام برنت لتخطى حاجز 100 دولار

بيانات أمريكية متباينة ومراقبة لقرارات المركزي الأوروبي والين الياباني يتعرض للضغوط

التعليق على أداء الأسواق

شهدت الأسواق العالمية هذا الأسبوع حالة من التقلبات في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط، التي دفعت بمزيج خام برنت إلى ملامسة مستوى 119.50 دولار للبرميل، بالتزامن مع ظهور مؤشرات تدل على تباطؤ النمو في الولايات المتحدة، وصدور قراءات متباينة للتضخم، إلى جانب بيانات ضعيفة لسوق العمل في كندا. كما تبني كلا من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا مواقف حذرة قائمة على متابعة البيانات، في وقت يقرب فيه التضخم في منطقة اليورو من مستوى 2% بينما لم يسجل الناتج في بريطانيا نمواً يذكر. وعكست المؤشرات الاقتصادية إشارات متباينة، قادهما الأداء القوي للتجارة الصينية وتراجع الين الياباني، وذلك في ظل قوة الدولار الأمريكي وتراجع معنويات الإقبال على المخاطر عالمياً. وفي الولايات المتحدة وكندا، منحت الولايات المتحدة ترخيصاً ثانياً للمشتريين لاستلام شحنات النفط الروسي التي كانت بالفعل في عرض البحر، كما أطلقت الولايات المتحدة تحقيقات موسعة بموجب المادة 301 بشأن ممارسات العمل القسري شملت 60 شريكاً تجارياً، بالتوازي مع تطبيق رسوم جمركية مؤقتة شاملة بنسبة 10%. وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، ارتفع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي بنسبة 0.4% على أساس شهري (3.1%+ على أساس سنوي)، بينما سجل مؤشر أسعار المستهلكين نمواً سنوياً قدره 2.4%. كما تم تعديل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام إلى 0.7% على أساس سنوي، في حين بلغت طلبات إعانة البطالة 213 ألف طلب، وارتفع عدد الوظائف الشاغرة وفقاً لمسح فرص العمل ودوران العمالة (JOLTS) إلى 6.95 مليون وظيفة، بالتزامن مع تراجع مؤشر ثقة المستهلكين الصادر عن جامعة ميتشجان. وحافظ الدولار الأمريكي على قوته (بلغ مؤشر الدولار الأمريكي مستوى 100.362)، فيما أنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي تداولات الأسبوع عند مستوى 1.3718 عقب الانخفاض الحاد الذي سجله التوظيف الكندي (83.9- ألف وظيفة) وارتفاع معدل البطالة إلى 6.7%. وفي أوروبا، واصل البنك المركزي الأوروبي مراقبة الضغوط السعوية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الطاقة، في وقت بلغ فيه معدل التضخم في منطقة اليورو 1.9% قبيل اجتماع 19 مارس، مع التأكيد على أهمية تنويع مصادر الطاقة واعتماد نهج قائم على متابعة البيانات الاقتصادية. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليورو عند 1.1417 (-1.73%). أما في بريطانيا، فقد أظهرت البيانات عدم تسجيل الناتج المحلي الإجمالي لنمو يذكر في شهر يناير مقارنة بتوقعات كانت تشير إلى نمو قدره 0.2%، في ظل ركود قطاع الخدمات وتراجع نشاط بناء المساكن الخاصة بنسبة 5.6%. وفي المقابل، تقلص العجز التجاري (باستثناء المعادن النفيسة) إلى 1.8 مليار جنيه إسترليني. وأنهى الجنيه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند 1.3230 (-1.36%). وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ارتفعت صادرات الصين بنسبة 21.8% على أساس سنوي خلال شهري يناير وفبراير، بينما زادت الواردات بنسبة 19.8%. وسجل مؤشر أسعار المستهلكين ارتفاعاً سنوياً بنسبة 1.3%، في حين تراجع مؤشر أسعار المنتجين بنسبة 0.9%-، وفي اليابان، تراجع الين أمام الدولار الأمريكي مقترباً من مستوى 160 في ظل



العمليات العسكرية، في حين سجلت خسائر بشرية في عدد من دول المنطقة. وتتابع الأسواق المالية عن كثب التداعيات المحتملة لهذه التطورات على توافر الطاقة، وسلاسل النقل والخدمات اللوجستية، ومسار التضخم العالمي، حيث بات النزاع عاملاً رئيسياً في تشكيل توجهات الأسواق على المدى القريب عبر السلع الأساسية وأسعار الفائدة وأسواق العملات. ويشير تسعير عقود المبادلة حالياً إلى عدم توقع إجراء أي تغيير في أسعار الفائدة خلال اجتماع الاحتياطي الفيدرالي المقرر انعقاده في 18 مارس. وأنهى مؤشر الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع مغلقاً عند مستوى 100.362.

الولايات المتحدة تطلق تحقيقات بموجب المادة 301 بشأن ممارسات العمل القسري تستهدف 60 شريكاً تجارياً، من بينهم المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا

باشرت الإدارة الأمريكية تحقيقات جديدة بموجب المادة 301 تستهدف 60 شريكاً تجارياً، من بينهم المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا، وذلك لبحث ما إذا كانت الضمانات غير الكافية لمنع العمل القسري تستدعي فرض رسوم جمركية إضافية. وجاءت هذه التحقيقات عقب صدور حكم المحكمة العليا الأمريكية الذي أبطل عدداً كبيراً من الرسوم التي فرضتها الإدارة سابقاً، ما دفع إلى تطبيق تعرفه جمركية شاملة مؤقتة بنسبة 10% من المقرر أن تنتهي صلاحيتها بعد 150 يوماً. وتهدف التحقيقات الجديدة، التي تأتي على نطاق أوسع مقارنة بالتحقيقات الأخيرة المتعلقة بفائض الطاقة الإنتاجية، إلى إعادة إرساء إجراءات الرسوم الجمركية قبل حلول ذلك الموعد. وتفرض الولايات المتحدة بالفعل قيوداً على واردات السلع المنتجة باستخدام ممارسات العمل القسري، بما في ذلك المنتجات القادمة من إقليم شينجيانغ في الصين. كما تعزز واشنطن إجراء مراجعات إضافية بموجب المادة 301 تتعلق بالخدمات الرقمية وتسعير الأدوية، في إشارة إلى توسع أجندة تنفيذ السياسات التجارية الأمريكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إعادة فرض رسوم جمركية على عدد من القطاعات والشركاء التجاريين.

ارتفاع مؤشر نفقات المستهلك الشخصي

ارتفاع تكاليف الطاقة، إلى جانب إعلان الحكومة عن دعمها لأسعار الوقود وسحب جزء من الاحتياطات. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند 159.73 (-1.22%). وعلى صعيد أسواق الأسهم، سجلت المؤشرات العالمية أداءً أضعف خلال الأسبوع في ظل حالة عدم اليقين المرتبطة بإمدادات الطاقة، مع تفوق نسبي للمؤشرات الأمريكية والأوروبية مقارنة بالتراجعات الأكثر عمقاً التي شهدتها السوق اليابانية. كما شهدت عائدات سندات الخزنة الأمريكية تقلبات ملحوظة، إذ تحرك الفارق بين عائدات السندات لأجل عامين وعشرة أعوام ونظيرتها لأجل خمسة أعوام وثلاثين عاماً بنحو -1.588 نقطة أساس 1.828 نقطة أساس، على التوالي خلال الأسبوع. وفي أسواق السلع، أنهى مزيج خام برنت تداولات الأسبوع عند 103.14 دولار للبرميل بارتفاع بلغت نسبته 11.27%، في حين تراجعت أسعار العقود الفورية للذهب واستقرت بالقرب من 5019.49 دولار للأونصة في ظل تراجع توقعات خفض أسعار الفائدة.

الولايات المتحدة وكندا

مزيج خام برنت يتخطى حاجز 100 دولار للبرميل مع دخول توترات الشرق الأوسط أسبوعها الثالث، ما يعزز علوة مخاطر الإمدادات العالمية

استمرت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط للأسبوع الثالث على التوالي، ما دفع أسعار النفط للعودة فوق مستوى 100 دولار للبرميل بعد أسبوع اتسم بتقلبات حادة، إذ سجل مزيج خام برنت أدنى مستوياته عند 81.16 دولار للبرميل يوم الثلاثاء، وبلغ ذروته عند 119.50 دولار للبرميل يوم الاثنين، مع بقاء علوة المخاطر مرتفعة في أسواق الطاقة العالمية. وقد ساهمت الاضطرابات التي طالت مسارات الشحن الرئيسية في المنطقة، إلى جانب حالة عدم اليقين بشأن آفاق الإمدادات المستقبلية، في زيادة تقلبات مؤشرات أسعار النفط الخام. وفي هذا السياق، منحت الولايات المتحدة ترخيصاً مؤقتاً يسمح بشراء شحنات النفط الروسي التي كانت قد تم تحميلها بالفعل في عرض البحر حتى 11 أبريل، في خطوة تهدف إلى دعم استقرار الإمدادات. وتشير التصريحات الرسمية والتقارير الإعلامية إلى استمرار



ارتفاع صادرات الصين 21.8% على أساس سنوي ومؤشر أسعار المستهلكين يصل إلى 1.3%

الأسواق العالمية تعيش حالة من التقلبات في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط

جنه إسترليني خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في يناير 2026، بدعم من ارتفاع الصادرات، وذلك على الرغم من انخفاض الشحنات إلى الولايات المتحدة بنسبة 11.3%. وأنهى الجنه الإسترليني تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.3230.

آسيا والمحيط الهادئ

ارتفاع صادرات الصين بنسبة 21.8% على أساس سنوي

ارتفعت الصادرات الصينية بنسبة 21.8% على أساس سنوي خلال شهري يناير وفبراير 2026، متجاوزة التوقعات بشكل ملحوظ، ما دفع الفائض التجاري إلى مستوى قياسي بلغ 213.6 مليار دولار (+25.3% على أساس سنوي). وفي المقابل، ارتفعت الواردات بنسبة 19.8% على أساس سنوي، مدفوعة بزيادة الطلب على أشباه الموصلات والنفط الخام. وجاءت مكاسب الصادرات مدعومة بشكل رئيسي بارتفاع الشحنات إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا - آسيان (+29.4%) وإلى الاتحاد الأوروبي (+27.8%)، في حين تراجعت الصادرات إلى الولايات المتحدة بنسبة 11% في ظل تأثير الرسوم الجمركية وتسريع الشحنات قبل تطبيقها. وفي ذات الوقت، تسارعت وتيرة التضخم الاستهلاكي ليلبلغ 1.3% على أساس سنوي، مسجلاً أعلى مستوياته خلال 37 شهراً، نتيجة لزيادة تكاليف السفر والخدمات المرتبطة بعطلة رأس السنة القمرية، بينما ارتفع التضخم الأساسي إلى 1.8% على أساس سنوي. أما مؤشر أسعار المنتجين، فقد تراجع بنسبة 0.9% على أساس سنوي، في أقل وتيرة انخفاض يتم تسجيلها منذ منتصف العام 2024، بدعم من ارتفاع تكاليف الطاقة وتحسن تسعير القطاعات الصناعية المتقدمة. وما يزال ضعف الطلب المحلي من أبرز العوامل الرئيسية التي تساهم في دعم البيئة الانكماشية للأسعار بصفة عامة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام اليوان الصيني عند مستوى 6.9065.

تراجع الين الياباني مقابل الدولار الأمريكي نحو مستوى 160 مع ارتفاع أسعار النفط، ما يزيد الضغوط على الاقتصاد الياباني المعتمد على واردات الطاقة

تراجع الين الياباني مقرباً من مستوى 160 ين مقابل الدولار، وهو أضعف مستوى يسجله منذ العام 2024، في ظل تداول أسعار النفط الخام فوق 100 دولار للبرميل، الأمر الذي زاد من ضغوط تدهور شروط التبادل التجاري بالنسبة للاقتصاد الياباني المعتمد بدرجة كبيرة على واردات الطاقة. وقد أدى ارتفاع أسعار النفط بنحو 35% خلال الشهر الجاري إلى تصاعد مخاطر التضخم المستورد، إذ تجاوزت أسعار البنزين مستوى 160 ين للتر الواحد، إلى جانب ارتفاع تكاليف الوقود على نطاق واسع. وأفادت السلطات اليابانية بأنها على تواصل أوثق من المعتاد مع نظرائها في الولايات المتحدة، إلا أن التدخل في سوق الصرف ما يزال غير مرجح في الوقت الحالي، نظراً إلى أن قوة الدولار بصفة عامة تعكس بالأساس ارتفاع أسعار النفط وليس المضاربات. كما ساهمت الإشارات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية المحلية في زيادة الضغوط على العملة، عقب صدور تقارير تفيد بتفضيل رئيسة الوزراء ساناي تاكايتشي اتباع نهج حذر تجاه أي زيادات مستقبلية في أسعار الفائدة، إلى جانب ترشيح عضوين في مجلس إدارة بنك اليابان ينظر إليهما على أنهما يميلان إلى السياسة النقدية التيسيرية. وفي المقابل، أعلنت الحكومة حزمة إضافية لدعم أسعار الوقود، إلى جانب خطط لسحب نحو 80 مليون برميل من الاحتياطيات الاستراتيجية بهدف الحد من تأثير ارتفاع أسعار الطاقة. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الين الياباني عند مستوى 159.73.



صدمة الطاقة التي شهدتها العام 2022. وبلغ معدل التضخم الكلي في منطقة اليورو 1.9% في أحدث قراءة له، مقارنة بنحو 5.1% في مطلع العام 2022، فيما لا تزال أسعار الغاز والكهرباء أقل بكثير من مستويات الذروة التي سجلتها سابقاً. ويشير صناع السياسات إلى أن تنوع مصادر الطاقة بشكل أكبر، وتراجع الطابع التوسعي للسياسات المالية، وارتفاع سعر الفائدة على الودائع إلى 2%، تعتبر من العوامل التي توفر قدرًا أكبر من المرونة في إدارة السياسة النقدية. وعلى الرغم من تحول تسعير الأسواق وميله نحو احتمال تشديد السياسة النقدية، إلا أن مسؤولي البنك المركزي الأوروبي يشيرون إلى عدم توقع إجراء تغيير في السياسة خلال اجتماع 19 مارس. وفي ذات الوقت، ما يزال نمو الأجور والتضخم الأساسي عند مستويات مرتفعة نسبياً، ما يجعل مدة استمرار ارتفاع أسعار الطاقة عاملاً محورياً في تشكيل التوقعات. ويؤكد البنك المركزي الأوروبي أن اتباع نهج متزن قائم على متابعة البيانات الاقتصادية يظل الخيار الأنسب في المرحلة الحالية. وأنهى اليورو تداولات الأسبوع أمام الدولار الأمريكي عند مستوى 1.1417.

استقرار الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا دون تغيير في يناير، وجاء دون التوقعات التي رجحت تسجيل نمواً شهرياً بنسبة 0.2%، مع ركود قطاع الخدمات وتراجع بناء المساكن الخاصة بنسبة 5.6%

استقر الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا دون تغيير في شهر يناير بعد نمو هامشي بلغت نسبته 0.1% في ديسمبر، وجاء دون التوقعات التي أشارت إلى تسجيل نمواً بنسبة 0.2%، ما يعكس حالة من الركود الاقتصادي مع بداية العام قبل أي تأثيرات تضخمية محتملة ناتجة عن التوترات في الشرق الأوسط. ولم يشهد قطاع الخدمات نمواً يذكر، في حين شهدت أنشطة التوظيف أكبر تراجع شهري لها خارج فترة الجائحة منذ العام 2012، في مؤشر يدل على ضعف سوق العمل. وفي المقابل، ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 0.1%، كما سجل قطاع الانشاءات زيادة هامشية بنسبة 0.2%، على الرغم من تراجع نشاط بناء المساكن الخاصة بنسبة 5.6% نتيجة الأمطار الغزيرة. ويشير هذا الأداء الضعيف في بداية العام إلى انحراف الاقتصاد عن المسار المتوقع لتحقيق نمو بنسبة 0.3% في الربع الأول من العام وفقاً لتقديرات بنك إنجلترا. كما أن ارتفاع أسعار الطاقة، الناتج عن اضطرابات الإمدادات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، قد يؤدي إلى تعزيز الضغوط التضخمية وتأخير مسار تيسير السياسة النقدية. من جهة أخرى، تقلص العجز التجاري للمملكة المتحدة (باستثناء المعادن النفيسة) إلى نحو 1.8 مليار

الأساسي في الولايات المتحدة إلى 0.4%، ومؤشر أسعار المستهلكين يصل إلى 2.4% على أساس سنوي، وتعديل نمو الناتج المحلي للربع الرابع من العام إلى 0.7%

كشفت البيانات الاقتصادية الأمريكية عن تباطؤ زخم النشاط مع بداية العام، إذ ارتفع الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي بنسبة 0.1% فقط في يناير، في حين سجل مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي زيادة قدرها 0.4% على أساس شهري و3.1% على أساس سنوي. كما تم تعديل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام وخفضها إلى 0.7% على أساس سنوي مقارنة مع تقدير سابق بلغ 1.4%، وذلك نتيجة للمراجعات النزولية واسعة النطاق للاستهلاك الخاص والاستثمار والإنفاق الحكومي. وفيما يتعلق بالتضخم، ظل مؤشر أسعار المستهلكين يتحرك ضمن نطاق محدود خلال فبراير، إذ بلغت معدلات التضخم الكلي والاساسي 2.4% و2.5% على أساس سنوي، على التوالي، بدعم من انخفاض أسعار السيارات المستعملة وخدمات التأمين. أما مؤشرات سوق العمل فقد أظهرت إشارات متباينة، إذ تراجعت طلبات إعانة البطالة الأسبوعية هامشياً إلى 213 ألف طلب، بينما ارتفع عدد الوظائف الشاغرة وفقاً لمسح فرص العمل ودوران العمالة (JOLTS) لشهر يناير إلى 6.95 مليون وظيفة مقابل 6.55 مليون في ديسمبر. من جهة أخرى، أظهرت القراءة الأولية لمؤشر ثقة المستهلكين الصادر عن جامعة ميتشجان تراجع المعنويات مع استقرار توقعات التضخم، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة، الأمر الذي يواصل إلقاء ظلاله على الأفق الاقتصادي في المدى القريب.

تراجع التوظيف في كندا بمقدار 83.9 ألف وظيفة في فبراير مع ارتفاع معدل البطالة إلى 6.7%

شهد سوق العمل الكندي تراجعاً حاداً في فبراير، إذ انخفض إجمالي التوظيف بمقدار 83.9 ألف وظيفة، مسجلاً أكبر انخفاض شهري منذ يناير 2022، فيما ارتفع معدل البطالة إلى 6.7% مقابل 6.5% في الشهر السابق. وتركز الانكماش بصفة رئيسية في الوظائف بدوام كامل (-108.4 ألف وظيفة)، إضافة إلى انخفاض التوظيف في القطاع الخاص (-72.6 ألف وظيفة)، في حين عوضت الزيادة في الوظائف بدوام جزئي وباللغة 24.5 ألف وظيفة جزءاً من هذا التراجع. كما ارتفع معدل البطالة بين الشباب إلى 14.1%. وجاءت خسائر الوظائف واسعة النطاق عبر قطاعات إنتاج السلع والخدمات، مع تسجيل أكبر التراجعات في قطاعي تجارة الجملة والتجزئة. وجاءت هذه البيانات مخالفة بشكل ملحوظ للتوقعات التي كانت تشير إلى إضافة نحو 10 آلاف وظيفة وبلوغ معدل البطالة 6.6%. وتفاعلت الأسواق مع هذه التطورات عبر تراجع الدولار الكندي وانخفاض عائدات السندات قصيرة الأجل، ما أدى إلى تراجع توقعات تشديد السياسة النقدية في المدى القريب. وفي المقابل، يواجه صناع السياسات بيئة اقتصادية معقدة، إذ إن ارتفاع أسعار النفط نتيجة التوترات الجيوسياسية الإقليمية قد يعزز الضغوط التضخمية قبيل قرار بنك كندا بشأن أسعار الفائدة في 18 مارس. وأنهى الدولار الأمريكي تداولات الأسبوع أمام الدولار الكندي عند مستوى 1.3718.

أوروبا والمملكة المتحدة

المركزي الأوروبي يراقب الضغوط السعريّة المرتبطة بالطاقة مع بقاء التضخم بالقرب من 2% في ظل ارتفاع أسعار النفط

يقوم البنك المركزي الأوروبي بتقييم مخاطر التضخم المرتبطة بارتفاع أسعار الطاقة في ظل تصاعد التوترات في الشرق الأوسط التي دفعت أسعار النفط إلى تجاوز 100 دولار للبرميل، إلا أن الظروف الحالية تختلف بشكل ملحوظ عن

مع اقتراب عيد الفطر المبارك

بوبيان يوفر خدمة «العيادي» لعملائه عبر فروعها والعديد من أجهزة السحب الآلي المنتشرة في مناطق الكويت

العيادي عبر شبكة فروعنا وعدد من أجهزة السحب الآلي المنتشرة في مواقع حيوية لتسهيل حصول العملاء عليها بكل يسر.

وأضاف الشمري أن عادات المجتمع واحتفالاته بهذه المناسبة تبقى حاضرة كما اعتدناها في كل عام، الأمر الذي يدفع البنك إلى استمرار تطوير خدماته وتوفيرها بما يواكب احتياجات العملاء مع تجربة مصرفية أكثر راحة وسلاسة، مع الحرص على اتخاذ الاستعدادات اللازمة لضمان جاهزية الأجهزة وتوفير الفئات النقدية المطلوبة، لتتماشى مع زيادة الطلب خلال هذه الفترة.

ويواصل بنك بوبيان تطوير خدماته المصرفية بما يتماشى مع احتياجات العملاء في مختلف الأوقات والمناسبات، تأكيداً على التزامه بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تعزز من مكانته كأحد البنوك الرائدة في الكويت.



خالد الشمري

ومشاركاً لهم مختلف المناسبات، ومن بينها عيد الفطر المبارك، الذي يمثل فرصة لتعزيز أجواء التواصل. ومن هذا المنطلق نعمل على توفير خدمة

في إطار حرصه على مشاركة عملائه مختلف المناسبات وتوفير خدمات مصرفية تسهل معاملاتهم اليومية، أعلن بنك بوبيان عن إتاحة خدمة «العيادي» عبر فروعها المنتشرة في مختلف مناطق الكويت، إلى جانب عدد من أجهزة السحب الآلي المنتشرة في المجمعات التجارية والجمعيات التعاونية، وذلك ابتداءً من 15 مارس الجاري.

وتتيح الخدمة لعملاء البنك إمكانية الحصول على الأوراق النقدية من فئات الدينار الكويتي (1، 5، 10، 20) بسهولة ويسر، سواء من خلال الفروع أو عبر أجهزة السحب الآلي المخصصة، بما يواكب احتياجات العملاء خلال فترة العيد ويمنحهم تجربة مصرفية أكثر مرونة وسهولة.

وبهذه المناسبة قال المدير العام للقنوات المصرفية المباشرة في بنك بوبيان، خالد الشمري «يحرص بنك بوبيان أن يكون قريباً من عملائه

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني



بمناسبة قرب حلول عيد الفطر المبارك

طيران الجزيرة تشغل رحلات من الكويت إلى إسطنبول عبر مطار القيصومة



شهدت طلباً كبيراً وتم حجزها بالكامل. ولمواكبة هذا الطلب الكبير، سنواصل زيادة عدد الرحلات إلى الوجهات الحالية مع إضافة المزيد من الوجهات تدريجياً مثل الهند والإمارات وغيرها. بالنيابة عن فريق طيران الجزيرة، نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الإدارة العامة للطيران المدني في الكويت، والهيئة العامة للطيران المدني في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى شركائنا التشغيليين، الذين كان لهم دوراً مهماً في تمكين طيران الجزيرة من تسيير رحلات آمنة ومجدولة للمسافرين خلال هذه الفترة.»

وتدعو طيران الجزيرة المسافرين الراغبين في السفر إلى حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني للشركة jazeeraairways.com أو تطبيق الجزيرة على الهواتف الذكية، أو من خلال مركز الاتصال على الرقم 177 داخل الكويت أو +96522054944 للاتصال الدول.

من إسطنبول إلى مطار القيصومة قبل مواصلة رحلتهم براً إلى الكويت.

وتعمل طيران الجزيرة بشكل وثيق مع الجهات المعنية والشركاء في كل من الكويت والمملكة العربية السعودية حيث تقوم بالتنسيق معها بشكل مستمر لضمان تشغيل رحلات آمنة وفعالة.

وقال براثان باسويائي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة: «كانت أولية لنا في طيران الجزيرة الحفاظ على الربط الجوي في الكويت وذلك بصفتنا ناقل وطني كويتي. فبعد نجاح الرحلات من وإلى مصر والأردن، يسعدنا أن نواصل التوسع لتشمل رحلتنا إسطنبول، ما يتيح لعدد أكبر من المسافرين السفر من وإلى الكويت رغم الظروف التشغيلية الحالية. ومنذ 11 مارس، قمنا بنقل أكثر من 6,000 مسافر. كما أطلقنا رحلات إلى كولومبو التي

أعلنت طيران الجزيرة عن بدء تشغيل رحلات بين الكويت وإسطنبول عبر مطار القيصومة (AQI) في حفر الباطن بالمملكة العربية السعودية، وذلك في إطار جهود الشركة المستمرة لتسهيل نقل المسافرين في ظل الأوضاع الإقليمية الحالية.

وفي أعقاب التوقف المؤقت لعمليات الطيران في مطار الكويت الدولي لأسباب تتعلق بالسلامة، تواصل طيران الجزيرة تسهيل سفر المسافرين من وإلى الكويت عبر هذا المسار البديل لتكون شركة الطيران الوحيدة من الكويت التي توفر الرحلات.

وكانت طيران الجزيرة قد شغلت أول رحلة إلى إسطنبول أمس، حيث تم نقل المسافرين بأمان من الكويت إلى مطار القيصومة بالرحلات قبل الصعود إلى الرحلة المتجهة إلى مطار إسطنبول. أما المسافرون القادمون، فقد وصلوا



بمناسبة قرب حلول عيد الفطر المبارك

بنك الخليج يوفر «العيادي» في الفروع وأجهزة الصراف الآلي التفاعلي ATM

يمكن للأطفال إيداع العيدية بكل سهولة عبر شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة لبنك الخليج، مما يسهم في ترسيخ عادات مالية إيجابية لديهم منذ سن مبكرة.

تتمثل رؤية بنك الخليج أن يكون البنك الرائد في الكويت، من خلال مشاركة موظفيه في العمل خلال بيئة شاملة ومتنوعة لتقديم خدمة عملاء مميزة، مع الحرص على خدمة المجتمع بشكل مستدام. وبفضل الشبكة الواسعة من الفروع والخدمات الرقمية المبتكرة التي يملكها البنك، يمنح عملائه حق اختيار كيفية ومكان إتمام معاملاتهم المصرفية، مع ضمان الاستمتاع بتجربة مصرفية سهلة وسريعة.

وفي إطار دعمه لرؤية الكويت 2035 «كويت جديدة»، وحرصه على التعاون مع مختلف الأطراف لتحقيقها، يلتزم بنك الخليج بالعمل على إحداث تطورات قوية في مجال الاستدامة، على كافة المستويات البيئية والاجتماعية والحوكمة، من خلال مبادرات الاستدامة المتنوعة، والمختارة بشكل استراتيجي داخل البنك وخارج



خدمة «عيديتي» على تطبيق بنك الخليج، والتي تسمح بإرسال العيادي ل 5 أشخاص دفعة واحدة، اعتباراً من أول أيام العيد.

من جانب آخر، يشجع بنك الخليج أولياء الأمور على اغتنام هذه المناسبة لتعزيز ثقافة الادخار لدى أبنائهم من خلال تحفيزهم على تخصيص جزء من العيدية للادخار. ويقدم البنك مجموعة واسعة من حسابات التوفير التي تلبي مختلف الاحتياجات المالية، ومن بينها حساب neo المصمم خصيصاً للأطفال. كما

من فئات 20، 10، 5، 1 دينار، إلى جانب الربع ونصف دينار في مختلف الفروع، في حين تتاح الفئات الأربع الأولى فقط عبر أجهزة الصراف الآلي التفاعلي، لتلبية الطلب المتزايد على تلك الفئات، لتوزيع «العيادي» بمناسبة عيد الفطر المبارك.

على صعيد متصل، يوفر بنك الخليج للعملاء خدمتي «ومض» و Pay link، من خلال التطبيق على الموبايل، سواء عبر الواجهة الرئيسية للتطبيق أو من الداخل، وكلاهما بخطوات سهلة وبسيطة. كما يتم تفعيل

في إطار حرصه على مشاركة العملاء والجمهور فرحة عيد الفطر المبارك، وتلبية لاحتياجات العملاء، يوفر بنك الخليج خدمة العيادي، اعتباراً من اليوم (الأحد)، في جميع فروع البنك باستثناء فروع «برج الكريستال»، «ميناء الزور»، وفرع الأحمدية و«مجمع الوزارات» و«جمعية الجهراء» و«فهد السالم» و«المنصورية».

ويحرص بنك الخليج على توفير «العيادي» في غالبية فروع البنك المنتشرة في مختلف مناطق الكويت، إلى جانب أجهزة الصراف الآلي التفاعلي ITM، المتواجدة في الفرع الرئيسي - شارع مبارك الكبير، وبرج كريستال، والعدان، والسلام، والجابرية، والفحيحيل Xcite، ومشرف، والشعب، ومجمع الفنار، ومجمع الخيران، وضاحية عبد الله السالم، وفرع صباح الأحمد، وحولي والصباحية. علماً أن العيادي ستكون متاحة في أجهزة ال ITM، اعتباراً من 19 مارس الجاري.

يذكر أن خدمة العيادي تتيح للعملاء الحصول على الأوراق النقدية الجديدة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
ومكملين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

استبيان «الاقتصادية»

مارس 2026

السؤال

هل تؤيد سداد
الغرامات والجزاءات
التي توقع على أعضاء
مجلس الإدارة من
الأموال الخاصة للعضو
وليس من أموال
الشركة؟

نعم

لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية.

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

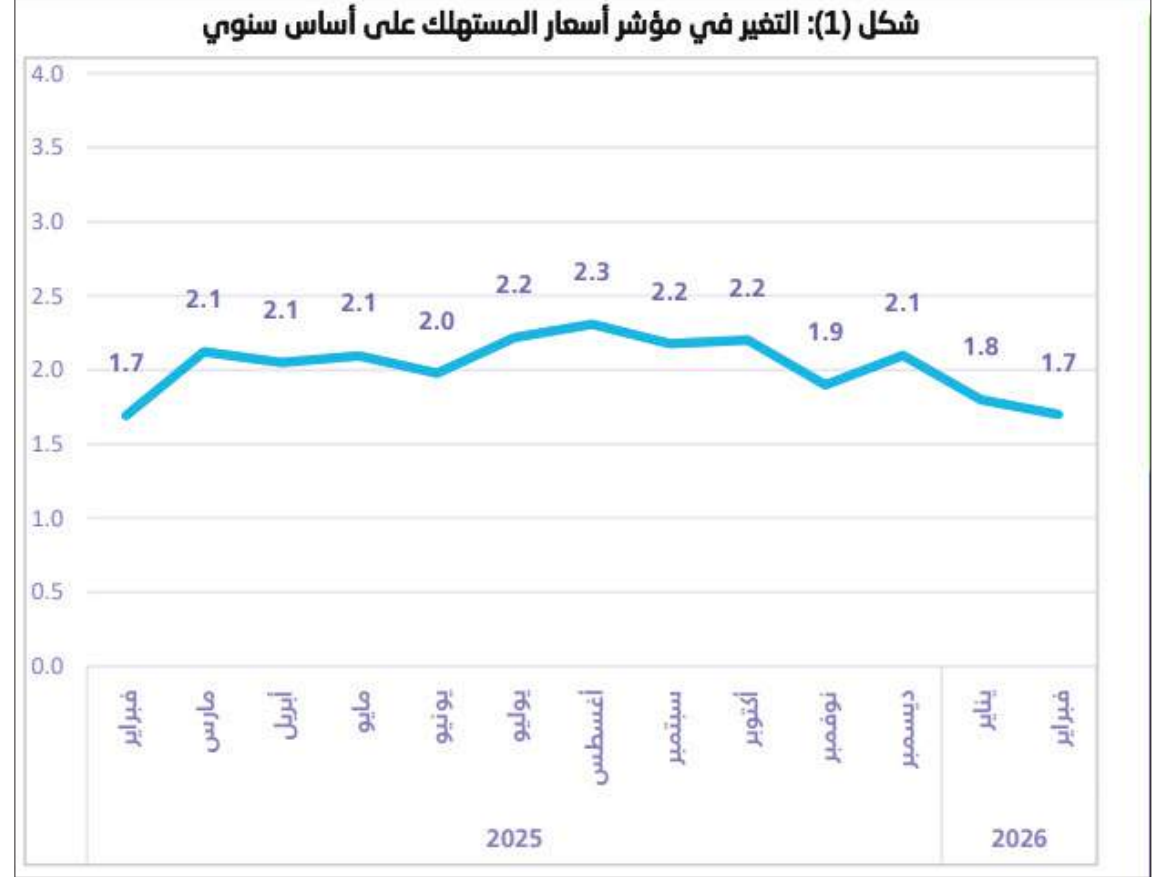
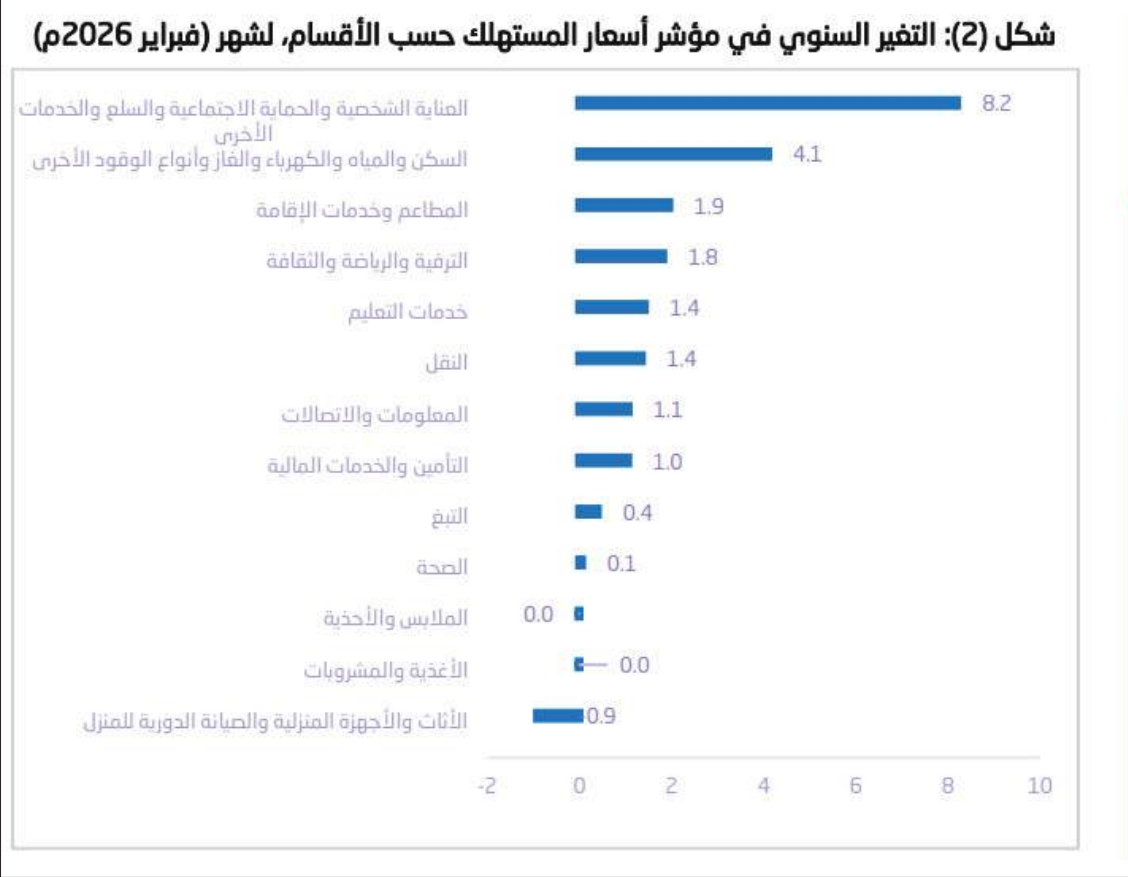
عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



معدل التضخم بالسعودية يتباطأ خلال فبراير لأدنى مستوى في عام



أسعار مجموعة المعلومات والاتصالات بنسبة 2%.

ومن جهة أخرى، انخفضت أسعار قسم الأثاث والأجهزة المنزلية والصيانة الدورية للمنزل بنسبة 0.9%؛ متأثرة بتراجع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد بنسبة 3.4%، فيما سجل قسما الأغذية والمشروبات والملابس والأحذية استقراراً في مستوياتها السعريّة خلال الفترة محل المقارنة.

وعلى أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلك في شهر فبراير 2026 استقراراً نسبياً مقارنة بشهر يناير.

بارتفاع أسعار فصل المجوهرات والساعات بنسبة 2.9%.

كما ارتفعت أسعار قسم التأمين والخدمات المالية بنسبة 1%؛ مدفوعة بارتفاع أسعار مجموعة التأمين بنسبة 1.3%، وارتفعت أسعار قسم الترفيه والرياضة والثقافة بنسبة 1.8%؛ مدفوعة بارتفاع أسعار عروض العطلات بنسبة 2.6%، وكذلك ارتفعت أسعار قسم خدمات التعليم بنسبة 1.4%؛ متأثرة بارتفاع أسعار التعليم الثانوي بنسبة 1.6%.

كما ارتفعت أسعار قسم المعلومات والاتصالات بنسبة 1.1%؛ متأثرة بارتفاع

وارتفعت أسعار قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى؛ نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة الإيجارات الفعلية للسكن بنسبة 5.1%.

وتأثرت الأسعار في قسم النقل بارتفاع أسعار خدمات نقل الركاب بنسبة 5.6%، كما ارتفعت أسعار قسم المطاعم وخدمات الإقامة؛ مدفوعة بارتفاع أسعار خدمات الإقامة بنحو 3.1%.

وسجل قسم العناية الشخصية والحماية الاجتماعية والسلع الأخرى ارتفاعاً بنسبة 8.2%؛ مدفوعاً بارتفاع أسعار الأمتعة الشخصية الأخرى بنسبة 26.8%، ومتأثرة

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالمملكة العربية السعودية ارتفاعاً على أساس سنوي بلغت نسبته 1.7% خلال شهر فبراير 2026م، ليسجل أدنى وتيرة ارتفاع في 12 شهراً؛ منذ أن ارتفع بالنسبة ذاته في الشهر ذاته من العام الماضي.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء، في تقريرها الشهري الصادر الأحد، إن ارتفاع معدل التضخم في شهر فبراير الماضي يعود إلى ارتفاع أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 4.1%، وأسعار النقل بنحو 1.4%، وأسعار المطاعم وخدمات الإقامة بنسبة 1.9%.



صافي الأصول الأجنبية للمركزي السعودي يقفز إلى 452.87 مليار دولار بنهاية فبراير

ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي «ساما» بنهاية شهر فبراير 2026م على أساس سنوي وشهري.

وزاد صافي الأصول الأجنبية لـ «ساما» بنسبة 10.4% وبما يعادل 160.32 مليار ريال (42.75 مليار دولار) بنهاية شهر فبراير الماضي مقارنة مع الشهر المماثل من العام 2025م. وبلغ صافي الأصول الأجنبية لـ «ساما»؛ بحسب المسح الصادر عن البنك المركزي، 1.698 تريليون ريال (452.87 مليار دولار) بنهاية فبراير 2026م، مقابل

1.538 تريليون ريال (410.11 مليار دولار) بنهاية الشهر نفسه من العام الماضي.

وعلى أساس شهري، ارتفع صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي السعودي «ساما» بنهاية فبراير الماضي بنحو 0.15% وبزيادة تقدر بـ 2.53 مليار ريال (673.33 مليون دولار) عن قيمته بنهاية شهر يناير 2026م والبالغة 1.696 تريليون ريال (452.19 مليار دولار).

وأظهر مسح البنك المركزي، ارتفاع حجم القاعدة النقدية بنهاية شهر فبراير 2026 إلى 440.11 مليار ريال (117.36 مليار دولار)، مقابل 417.1 مليار ريال

حرب الشرق الأوسط تضع البنوك المركزية العالمية في مواجهة مخاوف التضخم

إعادة تقييم مسار الفائدة بعد صدمة الطاقة بفعل

إجراء زيادة ثانية. وكان «الاحتياطي الأسترالي» الشهر الماضي أول بنك مركزي كبير في الاقتصادات المتقدمة يرفع تكاليف الاقتراض هذا العام، وأشار حينها إلى ضغوط سعرية عنيدة وطلب فائض في اقتصاد مقيد بالعرض. منذ ذلك الحين أكدت البيانات الصمود الاقتصادي، بينما زادت حرب إيران المخاوف بشأن الضغوط السعرية المحلية. يواجه المسؤولون مهمة صعبة لتقييم ما إذا كان إجراء رفع إضافي للفائدة سيعزز المصدقية أم سيحمل مخاطر تشديد السياسة النقدية في ظل بيئة عالمية تزداد ضبابية. وستدقق الأسواق في بيان ما بعد الاجتماع، وكذلك في المؤتمر الصحفي للمحافظة ميشيل بولوك، بحثاً عن مؤشرات حول ما إذا كان فبراير قد شكل بداية مرحلة جديدة من تشديد السياسة النقدية.

توقعات الأسواق:

تميل أسواق المال إلى توقع ثلاث زيادات إضافية في أسعار الفائدة في 2026 بدءاً من اجتماع الثلاثاء.

بنك روسيا

سيبحث مسؤولو بنك روسيا يوم الجمعة ما إذا كان ارتفاع التضخم الناتج عن زيادة ضريبة القيمة المضافة يتراجع بالقدر الكافي للسماح بإجراء خفض سابع متتالي لسعر الفائدة الرئيسي.

كان صناع السياسات النقدية قد خفضوا الفائدة 50 نقطة أساس في كل من الاجتماعات الثلاثة الماضية، فيما سيأتي قرارهم قبل صدور بيانات أسعار المستهلكين لشهر فبراير مباشرة.

قرارات مرتقبة

الثلاثاء

من المتوقع أن يعين ملك المغرب محافظاً جديداً للبنك المركزي قبل قرار الفائدة الفصلي. ومن المرجح أن يبقي البنك الفائدة دون تغيير بينما يراقب صناع السياسات النقدية تأثير حرب إيران على التضخم.

الأربعاء

يُتوقع أن يرفع البنك المركزي في آيسلندا سعر الفائدة بربع نقطة مئوية إلى 7.5% في انعكاس لمسار التيسير الذي بدأ في 2024، إذ بقي التضخم عند 5.2% مع ارتفاع أسعار النفط.

وبعد إجراء أربع تخفيضات كبيرة منذ يوليو قلصت سعر الفائدة القياسي في غانا بمقدار 12.5 نقطة مئوية إلى 15.5%. قد يبطل البنك المركزي وتيرة التيسير أو يوقف الخفض مؤقتاً مع تقييم تداعيات الحرب على التضخم.

الخميس

من المتوقع أيضاً أن يبقي صناع السياسات النقدية في التشيك تكاليف الاقتراض دون تغيير، مع احتمال أن تضيف التطورات المتعلقة بإيران مزيداً من الحجج لذلك.

كما يُتوقع أن يفرض قرار البنك المركزي الأوكراني إلى إبقاء السياسة النقدية دون تغيير بعد خفضها في يناير.

أما اقتصاد تايوان فقد تلقى دعماً من الطلب العالمي القوي على منتجات التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، لكن من غير المرجح أن يرفع البنك المركزي الفائدة حالياً بعد بقاء التضخم دون 2% في الأشهر الأخيرة.

الجمعة

يواجه البنك المركزي في باراغواي وضعاً غير معتاد نسبياً: فقد تباطأ التضخم لسته أشهر متتالية ليبلغ 2.3%، أي أقل بكثير من هدفه البالغ 3.5%. وقد قلصت التخفيضات المتتالية للفائدة تكاليف الاقتراض إلى 5.5%.



فبراير -التي ستصدر قبل يومين من قرار بنك كندا يوم الأربعاء- لصناع السياسات النقدية أرقاماً مهمة لضغوط الأسعار قبل أن تدفع حرب الشرق الأوسط أسعار النفط إلى الارتفاع. كما يضع مسؤولو السياسة النقدية في اعتبارهم بيانات الجمعة التي أظهرت أن الاقتصاد فقد وظائف في فبراير بأكثر وتيرة شهرية منذ أكثر من أربع سنوات.

ومع بقاء التضخم العام قرب هدف البنك المركزي البالغ 2%، تتوقع الأسواق أن يثبت صناع السياسات النقدية سعر الفائدة عند 2.25% يوم الأربعاء، مع ترقب المستثمرين المؤتمر الصحفي للمحافظ تيف ماكلوم لمعرفة كيف قد تؤثر أزمة إيران في التوقعات.

توقعات الأسواق:

أسواق المال تتوقع زيادة الفائدة بربع نقطة مئوية في أكتوبر بالكامل.

البنك الوطني السويسري

سيخضع إصرار البنك المركزي على كبح ارتفاع الفرك -الذي بلغ أعلى مستوياته مقابل اليورو منذ عقد- لتدقيق كبير في أول قرار فصلي هذا العام يوم الخميس، بعدما كسر صناع السياسات النقدية السويسريون صمتهم المعتاد للكشف عن استعداد أكبر للتدخل.

رغم أن أي تغيير في لغة البنك بشأن سوق الصرف سيكون لافتاً، فإن الاقتصاديين يجمعون على توقع إبقاء الفائدة عند الصفر، ما يعني أن المرحلة الحالية لا تستدعي خيار العودة إلى الفائدة السلبية الأكثر تطرفاً والأكثر ضرراً اقتصادياً.

ويركز مسؤولو البنك الوطني السويسري على الفرك لأن ارتفاعه يضغط على التضخم الضعيف بالفعل عبر خفض تكاليف الواردات. ومع ذلك قد تؤدي أسعار النفط المرتفعة إلى بعض الزيادة في الأسعار، ما يخفف الضغط عليهم للتحرك.

توقعات الأسواق:

تشير عقود المبادلة إلى احتمال نسبته 85% لرفع الفائدة في 2026 بدءاً من سبتمبر.

البنك المركزي السويدي

يُتوقع على نطاق واسع أن يبقي البنك المركزي السويدي سعر الفائدة المرجعي دون تغيير عند 1.75% يوم الخميس، تماشياً مع الإشارات السابقة، في وقت يواصل الاقتصاد التعافي بينما يتراجع التضخم دون هدف 2%.

وستكون التوقعات الاقتصادية الجديدة -ومسار الفائدة المحدث- في بؤرة الاهتمام مع محاولة المستثمرين التعرف على ما إذا كانت اضطرابات الشرق الأوسط دفعت صناع السياسات النقدية إلى تعديل رأيهم بأن الخطوة التالية ستكون رفع الفائدة العام المقبل.

توقعات الأسواق:

يرى المتداولون احتمالاً بنسبة 50% لرفع الفائدة بربع نقطة بدءاً من يونيو.

الاحتياطي الأسترالي

من المقرر أن يحدد صناع السياسات النقدية في أستراليا سعر الفائدة يوم الثلاثاء، والذي يبلغ حالياً 3.85%، وترى الأسواق احتمالاً قوياً

تجنب تكرار أخطائه، فمن غير المرجح أيضاً أن يسارع إلى رفع الفائدة.

توقعات الأسواق:

بعد أن كانت التوقعات تشير حديثاً إلى إبقاء الفائدة لمدة عام، يراهن المتداولون الآن على أن البنك المركزي الأوروبي سيرفع الفائدة مرة واحدة على الأقل في 2026. وقد تم تسعير زيادة بربع نقطة مئوية بدءاً من يوليو بالكامل، فيما تشير عقود المبادلة إلى احتمال نسبته 70% لزيادة ثانية بحلول نهاية العام.

بنك اليابان

يُتوقع على نطاق واسع أن يبقي بنك اليابان سعر الفائدة المرجعي دون تغيير يوم الخميس، على أن يطمئن الأسواق بأنه ما زال يتجه لتطبيق السياسة النقدية.

ومن المرجح أن يشدد المحافظ كازو أويوا على ضرورة مراقبة التطورات عن كثب نظراً لاعتماد البلاد الكبير على واردات النفط من الشرق الأوسط.

في حين قد تضر الأسعار المرتفعة المستمرة للنفط بالاقتصاد الياباني، فإنها ستضيف أيضاً ضغوطاً تضخمية. كما يتعين على صناع السياسات تقييم خطر مزيد من ضعف الين إذا تبنا نبرة تيسيرية مفرطة. وقد تراجعت العملة يوم الجمعة إلى أدنى مستوى لها مقابل الدولار منذ 2024.

توقعات الأسواق:

يفضل المتداولون زيادة بربع نقطة مئوية بحلول يوليو، ويسعرون احتمالاً بنسبة 90% لزيادة ثانية بحلول ديسمبر.

بنك إنجلترا

بات القرار -الذي كان يبدو الشهر الماضي فقط «متعادلاً بنسبة 50-50» بين خفض أو الإبقاء، بحسب المحافظ أندرو بيلي- بات الآن مرجحاً بدرجة كبيرة أن ينتهي بإبقاء أسعار الفائدة يوم الخميس.

يرى اقتصاديون في بنكي «أي إن جي» (ING) و«آر إس إم يو كي» (RSM UK) أن التضخم قد يعود للارتفاع إلى أكثر من ضعف هدف بنك إنجلترا البالغ 2% إذا ثبت أن الارتفاع الأخير في تكاليف النفط والغاز مستمر.

هذه المخاطر تدفع المسؤولين إلى التحول نحو مزيد من الحذر بشأن أسعار المستهلكين، رغم مؤشرات تباطؤ النمو حتى قبل صدمة الطاقة الحالية. وأظهرت بيانات الجمعة أن الاقتصاد البريطاني فشل بشكل غير متوقع في تحقيق أي نمو في يناير، ما يهدد بأن يأتي نمو الناتج المحلي الإجمالي دون توقعات البنك في الربع الأول بنسبة 0.3%.

توقعات الأسواق:

ترى أسواق المال احتمالاً بنسبته 60% لرفع الفائدة في 2026، على الأرجح بدءاً من يوليو. وقبل بدء الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران وما تبعها من ارتفاع أسعار النفط، كانت الأسواق تسعر خفضين بربع نقطة مئوية بحلول نهاية العام.

بنك كندا

من المنتظر أن توفر بيانات التضخم لشهر

يُنتظر أن تجري البنوك المركزية العالمية -من واشنطن إلى لندن إلى جاكرتا- أول تقييمات للأضرار الاقتصادية بعد أكثر من أسبوعين من الصراع بين الولايات المتحدة وإيران.

ومن المرجح أن تؤكد القرارات المرتقبة خلال الأسبوع المقبل -والتي تشمل جميع أعضاء مجموعة السبع وثمانى مناطق من بين أكبر عشر عملات تداولاً في العالم- للمستثمرين أن شبح حدوث صدمة تضخم جديدة أصبح مقلقاً بما يكفي لدفع صناع السياسات النقدية إلى مزيد من الحذر.

تراجعت رهانات خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة التي كانت الأسواق تتوقعها بالكامل، في حين بدأت الأسواق ترجح احتمال رفع أسعار الفائدة في المملكة المتحدة ومنطقة اليورو في وقت لاحق من العام. هذه التحولات ستجبر صناع السياسات على توضيح مدى مبررات هذه التوقعات.

تمثل حرب إيران المرة الثانية خلال ما يزيد قليلاً على عام واحد التي تؤدي فيها سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إرباك البنوك المركزية العالمية، بعد الرسوم الجمركية التي أطلقها في «يوم التحرير» في أبريل والتي سعت إلى إعادة تشكيل التجارة العالمية. ومن شأن حالة عدم اليقين تلك والمخاطر أن تضغط على أعصاب صناع السياسات النقدية خلال الأشهر المقبلة.

فيما يلي نظرة أقرب إلى قرارات السياسة النقدية المرتقبة الأسبوع المقبل:

الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

من المتوقع على نطاق واسع أن يفعل الاحتياطي الفيدرالي ما كان متوقعاً قبل أسابيع من اجتماع السياسة النقدية في 18-17 مارس: إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير.

لكن في الأيام الأخيرة تعرضت التوقعات التي كانت ترجح استمرار هذا الإبقاء لأشهر لصدمة بسبب الاضطرابات المتجددة في سوق العمل، والحرب التي يشهدها الشرق الأوسط والتي دفعت أسعار النفط إلى الارتفاع.

هذا المزيج يضع مهمة الفيدرالي المزدوجة في حالة تعارض، ما يشكل غيمة على آفاق أسعار الفائدة، على الأقل في المدى القريب.

توقعات الأسواق:

تشير أسواق المال إلى احتمال بنسبة 90% لخفض الفائدة بربع نقطة مئوية في 2026، وعلى الأرجح بدءاً من سبتمبر المقبل.

في صباح الأربعاء، بينما لا يزال مسؤولو الفيدرالي مجتمعين، ستصدر الحكومة جزءاً آخر من أحجية التضخم الأمريكي من خلال إصدار مؤشر أسعار المنتجين لشهر فبراير. ويتوقع الاقتصاديون زيادة أقل في تكاليف الجملة مقارنة بشهر يناير عندما قفزت أسعار الخدمات.

تشمل البيانات الاقتصادية الأخرى المنتظرة خلال الأسبوع المقبل الإنتاج الصناعي لشهر فبراير ومبيعات المنازل الجديدة لشهر يناير.

البنك المركزي الأوروبي

من المتوقع على نطاق واسع أن يبقي المسؤولين في فرانكفورت سعر الفائدة على الودائع دون تغيير يوم الخميس. لكن أزمة الشرق الأوسط أطاحت إلى حد كبير بـ «الموقع الجيد» الذي قالت رئيسة البنك كريستين لاغارد وزملاؤها إن السياسة النقدية كانت فيه.

يضع ارتفاع أسعار الطاقة -الذي دفع إلى رهانات على رفع الفائدة- مجلس المحافظين أمام مهمة تفسير كيف تغيرت مخاطر التضخم، إلى جانب تقديم إشارات حول مدى قربهم من تلبية توقعات الأسواق.

وقد ركز المستثمرون على أوجه الشبه بين صدمة الطاقة الحالية وأزمة عام 2022 بعد غزو روسيا لأوكرانيا، حين تميز البنك المركزي الأوروبي بمقاومته الشديدة لضغوط الأسواق لرفع الفائدة. لكن في حين سحاو البنك

طفرة بمليارات الدولارات لشركات النفط الأمريكية

جيفريز: 63 مليار دولار أرباح استثنائية حال بقاء الأسعار فوق 100 دولار للبرميل

«توتال إنرجيز» تعرضها يبلغ 14%.
«شل» 13%.
«شيفرون» 5%.

توسعت هذه الشركات مؤخراً في الشرق الأوسط عبر عقود جديدة في ليبيا وسوريا ودول أخرى لتعزيز الاحتياطيات ورفع الإنتاج، لكن الصراع قلب المعادلة.

أسهم الشركات.. مكاسب للبعيدة وخسائر للقريبة من الخليج رغم ارتفاع أسعار النفط، لم ينعكس ذلك إيجابياً على أسهم إكسون التي ارتفعت بنسبة 2% فقط منذ اندلاع الأزمة، لتبلغ 156.12 دولار، مقابل صعود أسهم BP و Shell بـ 11% و 9% على التوالي، وسط توقعات بأن مكاتب التداول الأوروبية تستفيد من تقلبات الأسعار.

أما شركة إكسون التي تمتلك أي أصول في الشرق الأوسط - فكانت ضمن أكبر المستفيدين، مدعومة بارتفاع أسعار الغاز في أوروبا بعد تعليق قطر للطاقة شحنات الغاز المسال.

كذلك ارتفعت أسهم شركات التكرير مثل «Neste» و«Repsol» بعد انقطاع إمدادات المنتجات المكررة من الشرق الأوسط.

تحولات هيكلية.. ونقاشات حول النووي في آسيا

يرى بول سانكي من Sankey Research أن الأزمة قد تدفع الدول المستوردة إلى تسريع التحول نحو مصادر طاقة محلية وأكثر أماناً، محذراً من أن الوضع قد يتحول إلى حدث يدمر الطلب بحيث «يخسر الجميع».

بل إن بعض الدول الآسيوية الأكثر تضرراً، مثل تاوان، قد تعيد التفكير في موقفها الراض للطاقات النووية.

وقال سانكي: «السوق يتعامل مع إغلاق المضيق وكأنه حدث استثنائي قصير، بينما ينظر مؤرخو النفط إليه كتحول هيكلي في مخاطر الإمدادات».



سيواصل إغلاق الممر البحري الحيوي الذي يمر عبره خمس النفط والغاز العالمي، في محاولة لزيادة الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل. بحسب تقديرات غولدمان ساكس، فإن 18 مليون برميل يومياً من أصل 20 مليون برميل تعبر المضيق عادة ما تزال محاصرة، بينما يشهد قطاع الغاز الطبيعي المسال صدمة أشد مع توقف 20% من الإنتاج العالمي.

توقعات بارتفاع الأسعار إلى 128 دولاراً

وذكرت «RBC» كابيتال ماركتس أن الصراع مرشح للاستمرار حتى الربيع، مع إمكانية صعود أسعار برنت إلى 128 دولاراً خلال أسابيع قليلة.

وتشير ريستاد إلى أن شركات النفط الغربية الكبرى - التي تشارك بنحو 20% من الإنتاج upstream في قطر والإمارات والعراق والمنطقة المحيطة بين السعودية والكويت - قد تواجه تأثيرات مادية واضحة.

أرقام التعرض المباشر للمنطقة تظهر أن: «BP» و«إكسون موبيل» الأكثر عرضة، إذ يشكل الشرق الأوسط أكثر من 20% من التدفقات النقدية الحرة المتوقعة في 2026.

ضربة قوية مع توقف الإنتاج في عدد من الحقول المشتركة.

الوضع ازداد تعقيداً مع إعلان «شل» حالة القوة القاهرة على شحنات الغاز الطبيعي المسال من محطة رأس لفان التابعة لقطر للطاقة، نتيجة توقف الإنتاج.

كما وجهت شركة «SLB» (شلومبرغر سابقاً)، وهي أكبر مزود لخدمات الحقول النفطية في العالم، تحذيراً بشأن الأرباح، في إشارة إضافية إلى صعوبة العمل وسط التوترات الحالية.

لا رابح حقيقي

قال رئيس شركة «Omega Oil & Gas»، مارتن هيوستن، وأحد المخضرمين في القطاع: «لا يوجد رابح في هذا الوضع... الشركات كانت تفضل الاستقرار قبل أسبوعين على أزمة ترفع الأسعار مؤقتاً».

وأضاف أن الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة في الخليج ستستلزم وقتاً طويلاً للإصلاح، لكن الخشية الأكبر تبقى في الإغلاق غير المسبوق لمضيق هرمز حتى وإن كان لفترة قصيرة.

يزداد المشهد قتامة مع تأكيدات المرشد الإيراني الجديد مجتبي خامنئي أن الجيش

تستعد شركات النفط الأمريكية لجني أرباح استثنائية قد تتجاوز 63 مليار دولار خلال 2026 إذا حافظت أسعار الخام على المستويات المرتفعة التي سجلتها منذ اندلاع الحرب الإيرانية في نهاية فبراير.

أشارت تقديرات حديثة لبنك الاستثمار «جيفريز» إلى أن المنتجين الأمريكيين سيحققون تدفقات نقدية إضافية تبلغ نحو 5 مليارات دولار في شهر واحد فقط، بعد أن قفزت الأسعار بنحو 47% منذ بدء الصراع في 28 فبراير. وفي حال استقر متوسط أسعار النفط الأمريكية عند 100 دولار للبرميل هذا العام، فإن المكاسب الإجمالية ستصل إلى 63.4 مليار دولار، بحسب شركة الأبحاث «ريستاد إنرجي»، وفقاً لتقرير موسع نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز»، واطلعت عليه «العربية Business».

ومع اختراق خام برنت حاجز 100 دولار الأسبوع الماضي، لم يتردد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الاحتفاء بذلك عبر منصات التواصل الاجتماعي قائلاً: «الولايات المتحدة هي أكبر منتج للنفط في العالم بفارق كبير، لذا عندما ترتفع الأسعار نربح الكثير من الأموال». تصريحات ترامب لا تتماشى مع السردية التي كان يتحدث بها عن أسعار النفط وخطط لخفض السعر خلال حملته الانتخابية، مستهدفاً خفض التضخم والأسعار.

وقد أنهى خام غرب تكساس الوسيط تداولات الجمعة عند 98.71 دولار للبرميل.

المستفيد الأكبر: شركات النفط الصخري

الطفرة المتوقعة تصب في مصلحة شركات النفط الصخري الأمريكية التي لا تمتلك حضوراً واسعاً في الشرق الأوسط، وبالتالي تتأثر بشكل محدود بإغلاق مضيق هرمز.

لكن الصورة تختلف لدى العمالقة الدوليين مثل «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«BP» و«شل» و«توتال إنرجيز»، إذ تمتلك هذه الشركات أصولاً مباشرة في الخليج، وتلقى جزء منها

كندا تعترف ضخ 23.6 مليون برميل نفط لدعم استقرار أسواق الطاقة العالمية

الأوسط إلى تعطل حركة الطاقة عبر مضيق هرمز في الخليج العربي، ما حدّ فعلياً من تدفق النفط والغاز من المنطقة، وهو ما وصفته وكالة الطاقة الدولية بأنه أكبر اضطراب في تاريخ سوق النفط.

وارتفعت أسعار النفط نتيجة هذه التطورات، حيث استقر خام برنت فوق مستوى 100 دولار للبرميل لليوم الثاني على التوالي، مسجلاً أعلى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات.

الدولية، يتضمن الإفراج عن نحو 400 مليون برميل من النفط لدعم الإمدادات العالمية. وتعد كندا رابع أكبر مورد للنفط في العالم والثانية بين دول وكالة الطاقة الدولية من حيث الإنتاج، لكنها لا تمتلك احتياطياً نفطياً استراتيجياً على غرار الولايات المتحدة. وبحسب مسؤول حكومي مطلع، فإن الكميات التي ستقدمها كندا ستأتي من الإنتاج المخطط له مسبقاً. وجاءت هذه التحركات بعد أن أدى الصراع في الشرق

أعلنت كندا عزمها تقديم 23.6 مليون برميل من النفط وزيادة صادرات الغاز الطبيعي خلال الأشهر المقبلة، في إطار جهود دولية تهدف إلى استقرار أسواق الطاقة التي شهدت اضطرابات كبيرة نتيجة الحرب في الشرق الأوسط.

وقال وزير الطاقة الكندي تيم هودجسون، في بيان نشره عبر منصة «إكس»، إن الخطوة تأتي ضمن تحرك أوسع تشارك فيه 32 دولة من أعضاء وكالة الطاقة

سيناريو أمريكي للتدخل

في سوق عقود النفط الآجلة

تدرس إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب احتمال التدخل في سوق عقود النفط الآجلة للحد من الارتفاع الحاد في أسعار الخام مع تصاعد الحرب مع إيران، بحسب وزير الداخلية دوج بورغوم. وقال بورغوم في مقابلة مع وكالة «بلومبرغ» إن الفكرة نوقشت داخل الإدارة، لكنه أشار إلى أن أي تدخل لخفض الأسعار سيتطلب رؤوس أموال ضخمة، ولم يؤكد ما إذا كانت واشنطن قد تدخلت فعلياً حتى الآن. في المقابل، حذر رئيس شركة CME Group أكبر بورصة مشتقات مالية في العالم، من أن دخول الحكومة إلى أسواق المشتقات قد يكون كارثياً، مؤكداً أن الأسواق لا تحب تدخل الحكومات في تسعيرها. وارتفعت أسعار النفط بشكل حاد، حيث اقترب سعر خام برنت من 120 دولاراً للبرميل، بسبب التهديدات الإيرانية لمضيق هرمز وما نتج عن ذلك من توقف مرور السفن والنقلات عبر هذا الممر البحري الرئيسي الذي يشهد مرور نحو 20% من إمدادات الطاقة العالمية. كما شهدت أسعار الغاز، وخاصة الغاز الأوروبي، ارتفاعات قوية في الأيام الأولى للحرب بسبب الاعتماد الكبير لأوروبا على غاز المنطقة.

«موديز»: صراع الشرق الأوسط يزيد

المخاطر أمام شركات التأمين المتخصص

ذكر تقرير صادر عن وكالة موديز للتصنيف الائتماني أن الصراع في الشرق الأوسط يزيد من المخاطر التي تواجه شركات التأمين المتخصصة، خصوصاً في قطاعات التأمين البحري والطيران.

وأشار التقرير إلى أن الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة تعطل ممرات النقل الحيوية في الخليج، خاصة عبر مضيق هرمز، ما أدى إلى تراجع حركة الشحن والطيران ودفع شركات التأمين إلى إعادة تسعير التغطيات أو تشديد شروطها.

ورغم ارتفاع احتمال وقوع خسائر كبيرة، توقع التقرير أن تتمكن شركات التأمين وإعادة التأمين الكبرى من احتواء الخسائر بفضل تنوع أعمالها وحدود التعرض للمخاطر. وأكد التقرير أن استمرار الصراع لفترة أطول قد يزيد من تعقيد الخسائر وارتفاعها. وفي قطاع التأمين البحري، ترتفع المخاطر مع تعرض السفن لاحتمالات الأضرار أو الاحتجاز أو حتى المطالبات المرتبطة بتعطل المرور إذا استمرت الاضطرابات في مضيق هرمز. أما في قطاع الطيران، فتتركز المخاطر على الطائرات الموجودة على الأرض في المطارات الإقليمية، رغم قدرة شركات التأمين على تعديل الأسعار بسرعة إذا ساءت الأوضاع.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

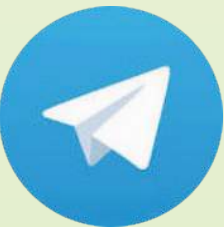
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

الإمارات تتوقع نمو حجم سوق التكنولوجيا المالية إلى 5.71 مليار دولار

تشهد الإمارات في المرحلة المقبلة تسارعاً في تبني تقنيات مثل المدفوعات الرقمية والاقتصاد غير النقدي، والخدمات المصرفية الرقمية، والتمويل المدمج، والأصول الرقمية وتقنيات البلوك تشين، إضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وإدارة المخاطر وتخصيص الخدمات المالية، وفق خبراء في قطاع التكنولوجيا المالية. ووفق تقرير «التكنولوجيا المالية 2025»، الصادر عن بنك الإمارات دبي الوطني و«PwC» العالمية للاستشارات، استقطبت شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدولة استثمارات بقيمة قاربت 265 مليون دولار في 2024، أي ما يعادل ثلث إجمالي التمويل الممنوح للشركات الناشئة في الدولة.

وحسب التقرير، يتوقع أن ينمو حجم سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات من 3.16 مليار دولار في 2024 إلى 5.71 مليار دولار بحلول عام 2029، مدعوماً بتبني المستهلكين لابتكارات التكنولوجيا المالية على نطاق واسع، وثقة المستثمرين بالفرص التي تقدمها السوق المحلية، وقوة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ووفق وكالة أنباء الإمارات (وام)، تواصل دولة الإمارات تعزيز مكانتها كأحد أبرز المراكز العالمية في قطاع التكنولوجيا المالية «FinTech»، مستفيدة من منظومة متكاملة تجمع بين البنية التحتية الرقمية المتقدمة والأطر التنظيمية المرنة وتدفع الاستثمارات العالمية، إضافة إلى حضور مؤسسات مالية وتقنية رائدة.

وأسهمت هذه العوامل في تحويل الدولة إلى منصة لتطوير حلول مالية مبتكرة في مجالات المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية الرقمية والتمويل المدمج والأصول الرقمية، مع توقعات بتسارع نمو السوق خلال السنوات المقبلة.

اشترك مجاناً ليصلك العدد



50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf